موقف ابن الجوزي من تصوف الإمام الغزالي

- عـــرض ونقـــد -

إعداد

دكتور رجب محمود خضر

مدرس العقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين بالقاهرة

هذا وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

أما المقدمة : ففي بيان أهمية الموضوع ، وسبب الكتابة فيه ، والمنهج في عرضه .

وأما الفصول الأربعة : ففي عرض نقود ابن الجوزي للغزالي وتقييمها : وقد جاءت على النحو التالي :

الفصل الأول : بيان موقف ابن الجوزي من الإحياء ..

والفصل الثاني : نقده للغزالي في مجال الرياضة .

والفصل الثالث : نقده للغزالي في بعض المقامات .

والفصل الرابع : نقده للغزالي في باب السماع والوجد .

وأما الخاتمة : ففي إبراز النتائج التي تمخض عنها البحث .

هذا وقد عرضت نقود ابن الجوزي بأمانة شديدة ، لدرجة أنى نقلت كلام الرجل بنصه ، ثم قمت بالرجوع إلى كلام الغزالي ، لأستبين مدى أمانة الناقد فى النقل ، ومدى مراعاته للسياق ، والفكر العام للإمام..

وقد التزمت – فى العرض والنقد – الحياد التام ، واضعا نصب عيني القاعدة الإسلامية العظيمة " كل يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم "

وحجة الإسلام حبيب إلينا لكن الحق أحب إلينا منه ..

وليس من شرط العالم أن لا يخطئ ، كما هو معلوم

فالله أسأل أن يهدينى لما اختلف فيه من الحق بإذنه ، إنه ولي ذلك والقادر

كتبه / راجي عفو ربه الغفور

رجب محمود خضر

الفصل الأول

موقف ابن الجوزي من كتاب " إحياء علوم الدين "

يقول ابن الجوزي – متحدثا عن الصوفية – : " وجاء أبو حامد الغزالي فصنف لهم كتاب الأحياء على طريقة القوم وملأه بالأحاديث الباطلة وهو لا يعلم بطلانها وتكلم في علم المكاشفة وخرج عن قانون الفقه وقال أن المراد بالكوكب والشمس والقمر اللواتي رآهن إبراهيم صلوات الله عليه أنوار هي حجب الله عز و جل ولم يرد هذه المعروفات وهذا من جنس كلام الباطنية "[1]

هكذا يزعم ابن الجوزي ، أن :

١- الإحياء محشو بالأحاديث الباطلة .

٢- وفيه كلام فى علم المكاشفة ، خرج به صاحبه عن دائرة الفقه .

٣- وأن الغزالي فسر القرآن تفسيرا باطنيا .

وهذه قضايا خطيرة ، تحتاج إلى مناقشات طويلة ، فلنبدأ بأولها وهى هينة يسيرة :

أولا : وجود أحاديث ضعيفة أو باطلة لا يقلل من أهمية الكتاب :

لا ينكر أحد وجود أحاديث ضعيفة وباطلة فى كتاب " الإحياء " ولكن ذلك لا يقلل من أهميته ، وإلا فهذه كتب الفقه للمتقدمين والمتاخرين : لا يكاد يخلو كتاب منها من ذلك ، مع أنها كتب أحكام لا فضائل ،فهل يقلل ذلك من أهميتها ؟ بل وهذه كتب السنة : هل خلا منها كتاب – باستثناء الصحيحين – من الأحاديث الضعيفة والباطلة ؟ فهل يقلل ذلك من قيمتها ؟ أو من فضل وإمامة أصحابها ؟ اللهم لا .

---

١ تلبيس إبليس ص ٢١٠ ، تحقيق رضوان جامع رضوان الناشر المكتب الثقافي – القاهرة ، ط٢ ،١٤٢٢هـ

هذا وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

أما المقدمة : ففي بيان أهمية الموضوع ، وسبب الكتابة فيه ، والمنهج في عرضه .

وأما الفصول الأربعة : ففي عرض نقود ابن الجوزي للغزالي وتقييمها : وقد جاءت على النحو التالي :

الفصل الأول : بيان موقف ابن الجوزي من الإحياء ..

والفصل الثاني : نقده للغزالي في مجال الرياضة .

والفصل الثالث : نقده للغزالي في بعض المقامات .

والفصل الرابع : نقده للغزالي في باب السماع والوجد .

وأما الخاتمة : ففي إبراز النتائج التي تمخض عنها البحث .

هذا وقد عرضت نقود ابن الجوزي بأمانة شديدة ، لدرجة أني نقلت كلام الرجل بنصه ، ثم قمت بالرجوع إلى كلام الغزالي ، لأستبين مدى أمانة الناقد فى النقل ، ومدى مراعاته للسياق ، والفكر العام للإمام..

وقد التزمت – فى العرض والنقد – الحياد التام ، واضعا نصب عيني القاعدة الإسلامية العظيمة " كل يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم "

وحجة الإسلام حبيب إلينا لكن الحق أحب إلينا منه ..

وليس من شرط العالم أن لا يخطئ ، كما هو معلوم

فالله أسأل أن يهدينى لما اختلف فيه من الحق بإذنه ، إنه ولي ذلك والقادر

كتبه / راجى عفو ربه الغفور

رجب محمود خضر

الفصل الأول

موقف ابن الجوزي من كتاب " إحياء علوم الدين "

يقول ابن الجوزي – متحدثا عن الصوفية – : " وجاء أبو حامد الغزالي فصنف لهم كتاب الأحياء على طريقة القوم وملأه بالأحاديث الباطلة وهو لا يعلم بطلانها وتكلم في علم المكاشفة وخرج عن قانون الفقه وقال أن المراد بالكوكب والشمس والقمر اللواتي رآهن إبراهيم صلوات الله عليه أنوار هي حجب الله عز و جل ولم يرد هذه المعروفات وهذا من جنس كلام الباطنية "[1]

هكذا يزعم ابن الجوزي ، أن :

١– الإحياء محشو بالأحاديث الباطلة .

٢– وفيه كلام فى علم المكاشفة ، خرج به صاحبه عن دائرة الفقه .

٣– وأن الغزالي فسر القرآن تفسيرا باطنيا .

وهذه قضايا خطيرة ، تحتاج إلى مناقشات طويلة ، فلنبدأ بأولها وهى هينة يسيرة :

أولا : وجود أحاديث ضعيفة أو باطلة لا يقلل من أهمية الكتاب :

لا ينكر أحد وجود أحاديث ضعيفة وباطلة فى كتاب " الإحياء " ولكن ذلك لا يقلل من أهميته ، وإلا فهذه كتب الفقه للمتقدمين والمتاخرين : لا يكاد يخلو كتاب منها من ذلك ، مع أنها كتب أحكام لا فضائل ،فهل يقلل ذلك من أهميتها ؟ بل وهذه كتب السنة : هل خلا منها كتاب – باستثناء الصحيحين – من الأحاديث الضعيفة والباطلة ؟ فهل يقلل ذلك من قيمتها ؟ أو من فضل وإمامة أصحابها ؟ اللهم لا .

---

١ تلبيس إبليس ص ٢١٠ ، تحقيق رضوان جامع رضوان الناشر المكتب الثقافي – القاهرة ، ط٢، ١٤٢٢هـ

ألم يقل ابن الجوزي : إن " فى مسند أحمد (ما) ليس بصحيح " و " أن الإمام أحمد روى (فيه) المشهور والجيد والردئ " [1]

ألم يذكر – لما اعترض عليه بعض الحنابلة فى ذلك – أن ما قاله ليس بطعن فى " المسند " ولا فى صاحبه الإمام ؟ [2]

فإذا كان ذلك ليس بطعن فى كتب السنة نفسها ، ولا فى كتب الفقه ، فهل يكون طعنا فى كتب الوعظ والرقائق؟

خاصة وأن الضعيف يعمل به فى فضائل الأعمال ، كما هو مذهب أحمد ، الذى يقول : " لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن فى الباب شئ يدفعه " [3]

ولهذا قال المولى أبوالخير – مدافعا عن الغزالي – " أما الأحاديث التى لم تصح، فلا ينكر عليه إيرادها لجوازه فى الترغيب والترهيب " [4]

ثم إن إمامنا الغزالى قد دعم كتابه (الإحياء) بأحاديث أخرى صحيحة، لإثبات صحة رأيه فى المسائل التي بحث فيها وتحدث عنها ، بل وتوج أبحاثه – قبل كل ذلك – بآيات القرآن العظيم ، تأكيدا لما بسطه من آراء . [5]

---

١ صيد الخاطر لابن الجوزي ص ٢٥٧ ، تحقيق د . السيد محمد السيد ، وآخر ، دار الحديث – القاهرة ١٤٢٦هـ

٢ انظر نفس المصدر والصفحة .

٣ نفسه ص ٢٥٨.

٤ التصوف الإسلامي للدكتور عبدالحليم محمود ، ص ٢٤٠ .

٥ انظر التصوف الإسلامي أنصاره وخصومه لأستاذنا الدكتور محمد فوقي حجاج ص ٣٧٤ ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية أصول الدين بالقاهرة ، تحت رقم ٥٦٢، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

وفى هذا يقول شيخنا الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود : " والواقع : أن الإمام الغزالي لم يأت بهذه الأحاديث التى لم تصح لإثبات حكم ، أو للاستدلال على مبدأ ، ذلك انه يذكرالآيات القرآنية التى يثبت بها ما تؤدى إليه من أحكام وقواعد ، وهى على هذا الوضع كافية فى الإثبات والاستدلال ، ثم يأتي بعد ذلك بالأحاديث وبأقوال الصحابة والتابعين .

وإذا كان الأمر كذلك : فإننا حين نستبعد الأحاديث الضعيفة من الإحياء فإن كل المبادئ والقواعد والعظات والعبر التى أتى بها الإمام الغزالي فى هذا الكتاب تحتفظ بقيمتها من ناحية الإثبات والاستدلال . " [1]

هذا وقول ابن الجوزي : (وملأه بالأحاديث الباطلة) ليس دقيقا ، وهو غلو منه ، فقد قام بعض الأئمة بتخريج أحاديث الإحياء ، والحكم عليها ، فلم يشذ عنهم إلا اليسير، كما ذكر ابن السبكي [2] وتبين أن الموضوع فيه " فى غاية القلة ، رواه عن غيره ، أو تبع فيه غيره ، متبرئا منه بنحو صيغة روى " [3] كما ذكر الحافظ العراقي ، فليس هو واضعها حتى ينكر عليه [4] .

ومما ينبغى الإشارة إليه هنا : هو أن أئمة هذا الفن قد تنبهوا – ونبهوا – إلى غلو ابن الجوزي فى حكمه على الأحاديث بالضعف أو الوضع ، حتى قال الحافظ السيوطي – عن كتابه الموضوعات– : " أكثر فيه من إخراج الضعيف الذى لم

---

١ التصوف الإسلامي له ص ٢٤٠ .

٢ فقد جمع الإمام تاج الدين السبكي الأحاديث التى لم يجد لها إسنادا فى الإحياء ، فبلغت ٩٤٣ حديثا تقريبا [انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢٨٧/٦– ٣٨٨]

٣ تعريف الأحياء بفضائل الإحياء ، بهامش الإحياء ١/ ٣٨.

٤ طبقات الشافعية ٦/ ٢٥٢ .

ينحط إلى رتبة الوضع ، بل ومن الحسن ومن الصحيح ، كما نبه على ذلك الأئمة الحفاظ ، ومنهم ابن الصلاح فى علوم الحديث وأتباعه " [1]

وقال الحافظ السخاوي – عنه أيضا – : " ربما أدرج فيها – أى فى الموضوعات – الحسن والصحيح ، مما هو فى أحد الصحيحين ، فضلا عن غيره " [2]

وأما قول ابن الجوزي – عن الإمام الغزالي – : (وهو لا يعلم بطلانها) فمعروف " بأنه لم تكن له فى الحديث يد باسطة " [3] كما قال الإمام ابن السبكي ، والرجل نفسه قد أقر بأن بضاعته فى علم الحديث مزجاة [4]

هذا وقد جد الإمام فى أواخر عمره لاستدراك ما فاته من هذا العلم ، فكانت خاتمة أمره – كما قال معاصره الإمام عبد الغافر الفارسي فى كتابه " السياق " – " إقباله على حديث المصطفى – صلى الله عليه وسلم – ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين البخاري ومسلم الذين هما حجة الإسلام ، ولو عاش لسبق الكل فى

---

١ اللآلئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للسيوطي ٢/١ الناشر المكتبة التجارية – مصر ،بدون تاريخ .

٢ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ٢٥٥/١ ، دار الكتب العلمية – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٣هـ . هذا وقد تعقب الحافظ ابن حجر أوهام ابن الجوزي فى مواضع مختلفة من تهذيبه وغيره : فقال مثلا – عن حديث (اثنان من أمتي لم أرهما ..إلخ) الذى رواه مسلم – " وذهل ابن الجوزي فأورد الحديث .. فى الموضوعات ، وهو من أقبح ما وقع له فيهـا.." [تهذيب التهذيب ١/ ٣٢٢، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط١، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م] وقال أيضا : " وأورد ابن الجوزي فى الموضوعات : حديث أنس (إذا بلغ العبد أربعين سنة) ..فوهم وهمـا شنيعا ... وقد تعقبت كلامه فى الخصال المكفرة " [نفسه ٥/ ٨٤] فتأمل !!

٣ طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٢٤٩.

٤ قانون التأويل للإمام الغزالي ص ١٦ ، تحقيق زاهد الكوثري ، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث – مصر ط١ ، ٢٠٠٦م

ذلك الفن ، بيسير من الأيام يستفرغه فى تحصيله ، ولا شك انه سمع الأحاديث فى الأيام الماضية ،واشتغل فى آخر عمره بسماعها " [1]

والعجب ، أن ابن الجوزي قد وقع فيما هاجم فيه الإمام الغزالي ، حيث احتج بالأحاديث الضعيفة ، بل والموضوعة ، فى مصنفاته المختلفة ، وخاصة الوعظية منها ، كاليواقيت وبستان العارفين وذم الهوى والوفا ...وغيرها ، وما على القارئ الكريم إلا أن ينظر فى تلك الكتب ؛ ليقف بنفسه على ذلك .

وازداد تعجبي ، حينما وجدت ابن الجوزي يستدل بأحاديث ضعيفة وموضوعة ، حتى فى كتابه النقدي " تلبيس إبليس " !![2]

والغريب أن ابن الجوزي قد احتج بأحاديث باطلة فى بعض كتبه ، فى حين انه حكم عليها بعدم الصحة فى كتب أخري !! [3]

---

١ تبين كذب المفتري ص ٢٢٥ – ٢٢٦ . هذا وقد قال ابن عساكر : إنه " سمع صحيح البخاري من أبي سهل (محمد بن عبدالله) الحفصي " [ذكره الذهبي : سير أعلام ٣٣٤/١٩]

٢ فقد لاحظت أنه احتج بستة وثلاثين حديثا ، ما بين ضعيف وضعيف جدا ، وأحد عشر حديثا موضوعا ، فى نقده للصوفية فقط [انظر التلبيس ص ٢١٥، ٢٣٠، ٢٤٦،٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦،٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٣١٠، ٣٣٣، ٣٥٠،٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٨٩،٣٩٨، ٤٠٧، ٤٢٠] كما ذكر محقق ومخرج الكتاب (الأستاذ رضوان جـامع) اعتمادا على أقوال أئمة الجرح والتعديل ..

٣ انظر – على سبيل المثال – ص ٣٣٣من التلبيس ، حيث احتج المصنف بحديثين ، حكم عليهما المحقق بالوضع ثم قال : " وهذا الحديث وما قبله ذكرهما المصنف فى العلل المتناهية وقال : هذان حديثان لا يصحان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "[حاشية ٢] (وها هـما ذا الحديثان : " لا تملأوا أعينكم من أولاد الملوك ، فإن لهم فتنة أشد من فتنة العـذارى" ، " لا تجالسوا أبناء الملوك ؛ فإن النفوس تشتاق إليهم ، ما لا تشتاق إلى الجواري العواتق ")

وهذا ما لاحظه ابن تيمية عليه ، حيث قال : " وهذا حديث كذب موضوع، وقد ذكره ابن الجوزي فى الموضوعات ، وإن كان قد رواه هو فى كتاب النور، فى فضائل الأيام والشهور ، وذكرعن ابن ناصر شيخه أنه قال : حديث صحيح وإسناده على شرط الصحيح "[1]

ثانيا : علم المكاشفة ثابت بالكتاب والسنة :

وأما إنكار ابن الجوزي على الغزالي حديثه عن علم المكاشفة[2] فمستغرب ؛ لأنه يعلم أن ذلك ثابت بالقرآن والسنة المطهرة ، وقد ذكر الإمام الغزالي كثيرا من شواهد الشرع على صحة طريق أهل التصوف فى اكتساب المعرفة، لا من التعلم ولا من الطريق المعتاد ، وقال : " ولو جمع كل ما ورد فيه من الآيات والأخبار والآثار لخرج عن الحصر "[3] ونكتفي منها بقوله تعالى :{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَكُمْ فُرْقَانًا } [الأنفال : ٢٩]

---

١ منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١٤٩/٨– ١٥٠ ، تحقيق د. محمد رشاد سالم ، الناشر مؤسسة قرطبة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ . والحديث المتحدث عنه هو (من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته) .

٢ يقسم الغزالي العلم الذي يتوجه به إلى الآخرة قسمين : علم مكاشفة ، وعلم معاملة . ويعني بعلم المكاشفة ما يطلب منه كشف المعلوم فقط " وهو عبارة عن نور يظهر فى القلب عند تطهيره وتزكيته من صفاته المذمومة ، وينكشف عن ذلك النور أمور كثيرة .. " (فكل حكمة تظهر من القلب بالمواظبة على العبادة من غير تعلم فهو بطريق الكشف والإلهام) ، ويعني بعلم المعاملة ما يطلب منه – مع الكشف – العمل به .ويذكر الإمام أن المقصود من كتابه الإحياء علم المعاملة فقط دون علم المكاشفة ، التى لا رخصة فى إيداعها الكتب ، وإن كانت هى غاية مقصد الطالبين ومطمح نظر الصديقين .[الإحياء ١/ ١٠– ١١ بتصرف ، وما بين القوسين منقول من ٣/ ٢٣ ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م]

٣ الإحياء ٣/ ٢٣ وانظر ما قبلها .

يقول الغزالي : " قيل نورا يفرق به بين الحق والباطل ويخرج من الشبهات "[1] ومن ثم فالقران " مصرح بأن التقوى مفتاح الهداية والكشف وذلك علم من غير تعلم "[2]

ويقول النبي : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنْ الْأُمَمِ مُحَدَّثُونَ فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُ)[3] والمحدث " هو الملهم ، والملهم هو الذى انكشف له فى باطن قلبه من جهة الداخل ، لا من جهة المحسوسات الخارجية "[4]

وعلى هذا يحق لحجة الإسلام أن يقول : " وهذه المكاشفات لا ينبغى أن ينكرها المؤمن لإفلاسه عن مثلها ، فلو لم يؤمن كل واحد إلا بما يشاهده من نفسه وقلبه القاسي لضاق مجال الإيمان عليه ، بل هذه أحوال تظهر بعد مجاوزة عقبات ، ونيل مقامات كثيرة ، أدناها الإخلاص ، وإخراج حظوظ النفس وملاحظة الخلق عن جميع الأعمال ظاهرا وباطنا ، ثم مكاتمة ذلك عن الخلق بستر الحال ، حتى يبقى متحصنا بحصن الخمول .. وبعد تصفية القلب عن كدورة الالتفات إلى الخلق يفيض عليه نور الحق ، وينكشف له مبادئ الحق ... وإنكار ذلك غاية الجهل والضلال "[5]

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل ينكر ابن الجوزي هذا الطريق رأسا ؟

---

١ المصدر السابق والصفحة .

٢ المصدر السابق

٣ أخرجه البخاري فى صحيحه : كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمربن الخطاب رضى الله عنه ، رقم ٣٦٨٩ ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، واللفظ له . ورواه مسلم فى صحيحه : رقم ٢٣٨٩ عن عائشة رضى الله عنها .

٤ الإحياء ٣/ ٢٣ .

٥ نفسه ٤/ ٣٤٦ .

والواقع : أنه لا ينكر ذلك ، بل يثبته ، ولكن بضوابط معينة ، فهو يقول :

" ولا ينكر أن الله عز وجل يلهم الإنسان الشئ ، كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وذكر الحديث السابق) ... والمراد بالتحديث إلهام الخير، إلا أن الملهم لو ألهم ما يخالف العلم لم يجز له أن يعمل عليه ... إنما (الإلهام) هو ثمرة العلم والتقوى " [١]

ويقول أيضا : " ولا ننكر أنه إذا طهر القلب انصبت عليه أنوار الهدى ، فينظر بنور الله ، إلا أنه ينبغى أن يكون تطهيره بمقتضى العلم ، لا بما ينافيه " [٢]

فإذا كان ذلك كذلك ، فلماذا ينكر ابن الجوزي على الغزالي كلامه فى " علم المكاشفة ؟

والجواب : لأنه فهم خطأ أن الغزالى والصوفية يعتبرون المكاشفة هى الطريق الوحيد للمعرفة ، ومن ثم يتركون التشاغل بالعلم الشرعي ، وينكرون على من تشاغل بذلك [٣]

ولذلك رأيناه – وهو يثبت الإلهام – ينص على أنه ينبغى أن لا يخالف الشئ الملهم العلم ، بل يكون ثمرة له ، وأن يكون التطهير على مقتضاه .

ويقول : " فأما أن يترك العلم ويقول : إنه يعتمد على الإلهام والخواطر فليس بشئ ؛ إذ لولا العلم النقلي ما عرفنا ما يقع فى النفس ، أمن الإلهام للخير أو الوسوسة من الشيطان ؟ واعلم أن العلم الإلهامي الملقى في القلوب لا يكفي عن العلم المنقول كما أن العلوم العقلية لا تكفي عن العلوم الشرعية فإن العقلية كالأغذية والشرعية كالأدوية ولا ينوب هذا عن هذا " [٤]

---

١ تلبيس إبليس ص ٣٨٥ .

٢ نفس المصدر ص ٣٨٦.

٣ انظر نفس المصدر السابق ص ٣٨٢– ٣٩٣ .

٤ نفسه ص ٣٨٥.

وهذه الضوابط التى ذكرها ابن الجوزي يقرها الغزالي والصوفية الحقيقيون ، وينصون عليها ، خلافا لفهم ابن الجوزي :

ونكتفي هنا بعرض بعض أقوال أئمة القوم فى ذلك ، وأما أقوال الغزالي فسنعرض لها عند الحديث عن الرياضة، إن شاء الله تعالى.

أئمة الصوفية يحثون على ضرورة تقديم العلم على التصوف:

١- قال السري السقطي : " جعلك الله صاحب حديث صوفيا ، ولا جعلك صوفيا صاحب حديث . أشار إلى أن من حصل الحديث والعلم ثم تصوف أفلح ومن تصوف قبل العلم خاطر بنفسه " [١]

٢- وقال أيضا : " إذا بدأت بعلم الحديث والأثر ومعرفة الأصول والسنن ثم تزهدت وتعبدت : تقدمت فى علم الصوفية ، وكنت صوفيا عارفا، (وإذا ابتدأت) بالتعبد والتقوى والحال : شغلت به عن العلم والسنن ، فخرجت إما شاطحا أو غالطا لجهلك بالأصول والسنن" [٢]

٣- وقال الجنيد : " من لم يسمع الحديث ويجالس الفقهاء ، ويأخذ أدبه عن المتأدبين : أفسد من اتبعه " [٣]

---

١ إحياء علوم الدين ٢٨/١ ، ويلاحظ أن الغزالي هو شارح عبارة السري !

٢ قوت القلوب لأبى طالب المكي ١/ ١٦٥ نقلا عن التصوف الإسلامي في ميزان الكتـاب والسنة للدكتور عبدالله يوسف الشاذلي ٢٠٦/٢، الناشر مكتبة الأزهر الحديثة – طنطـا ، ٢٠٠٢م .

٣ قواعد التصوف لزروق ص ٢٦ ،تحقيق محمد زهرى النجار ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية -الأزهر، ط ٣، ١٤٠٩–١٩٨٩م.

٤- وقال أبو عبدالله محمد بن محمد (ت بعد : ٣٥٠هـ) : " لا تصح الأحوال إلا إذا كانت عن نتائج العلم ، فلولا العلم ما خاف القلب ولا اطمأن ولا سكن " [١]

٥- ويقول أبو نصر السراج : " إن علم الحقائق ثمرة العلوم كلها ، ونهاية جميع العلوم ، وغاية جميع العلوم إلى علم الحقائق " [٢]

٦- وقال الكلاباذي : " اعلم أن علوم الصوفية علوم الأحوال ، والأحوال مواريث الأعمال ، ولا يرث الأحوال إلا من صحح الأعمال ، وأول تصحيح الأعمال معرفة علومها ، وهى العلم بالأحكام الشرعية .. وهذه علوم التعلم والاكتساب "[٣]

٧- وقال الهجويري (ت ٤٦٥هـ) :" هناك فريق من الملاحدة الذين ينتمون إلى هذه الطريقة يقولون : إن علمنا لا يصح بشئ ، فترك العلم أتم لنا من إثباته ، وهذا من حمقهم وضلالهم .. وهذا مخالف لجميع المشايخ " [٤]

٨- وقال السهروردي : " الصوفية اخذوا حظا من علم الدراسة ، فأفادهم علم الدراسة العمل بالعلم ، فلما عملوا بما علموا أفادهم العمل علم

---

١ طبقات الشعراني ١/ ١٠٦ ، نقلا عن التصوف الإسلامي للدكتور عبدالله الشاذلي ٤٠٧/١ .

٢ اللمع فى تاريخ التصوف للسراج الطوسي (ت ٣٨١) ، تحقيق عماد زكى البارودي ،الناشر المكتبة التوفيقية – القاهرة ، بدون تاريخ .

٣ التعرف لمذهب أهل التصوف للكلاباذي ص ١٠٢ ، تحقيق محمود أمين النواوي ، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث – الأزهر، ط٣ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

٤ كشف المحجوب للهجويري ١/ ٢٠٩ ، ترجمة وتعليق د. إسعاد عبد الهادي قنديل، الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

الوراثة . فهم مع سائر العلماء فى علومهم ، وتميزوا عنهم بعلوم زائدة هى علوم الوراثة ، وعلم الوراثة هو الفقه فى الدين " [١]

٩- وقال زروق : " لم يكف التصوف عن الفقه ، بل لا يصح دونه "[٢]

ثالثا : الإمام الغزالي يرفض التفسير الباطني :

وأما اتهام ابن الجوزي للغزالي بأنه ينهج فى تفسيره لبعض الآيات القرآنية نهج الباطنية : فيكفي لرده : أن الرجل قد رفض التفسير الباطني ، رفضا قاطعا ، بل وهاجم أصحابه بشدة؛ لأنه يؤدى إلى نسف الشريعة بالكلية ، فهو يقول مثلا :

" وأما الطامات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح وأمر آخر يخصها وهو صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلى أمور باطنة لا يسبق منها إلى الأفهام فائدة كدأب الباطنية في التأويلات فهذا أيضا حرام وضرره عظيم فإن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل ، اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ وسقط به منفعة كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه و سلم فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به والباطن لا ضبط له بل تتعارض فيه الخواطر ويمكن تنزيله على وجوه شتى وهذا أيضا من البدع الشائعة العظيمة الضرر وإنما قصد أصحابها الإغراب ؛ لأن النفوس مائلة إلى الغريب ومستلذة له وبهذا الطريق توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها وتنزيلها على رأيهم كما حكيناه من مذاهبهم في كتاب المستظهري المصنف في الرد على الباطنية "[٣]

---

١ عوارف المعارف للسهروردي ، ص ٩٥ ، تحقيق د. عبد الحليم محمود ، ود. محمود بن الشريف ، الناشر مكتبة الإيمان – العجوزة ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥.

٢ قواعد التصوف ص ١٥.

٣ إحياء علوم الدين ١/ ٤٣ .

فالإمام الغزالي يعد من كبار علماء الإسلام الذين تصدوا للباطنية ، وأظهروا فضائحهم ، لدرجة أنه خصص لذلك عدة كتب من كتبه : فقد ذكر أنه أجاب عن كلامهم ، وبين فساد مذهبهم ، فى أربعة كتب أخرى – غير المستظهري– هى (مفصل الخلاف ، وحجة الحق ، والدرج ، والقسطاس المستقيم)[1]

فلا أدرى كيف يتهم الإمام بمثل هذا الاتهام ، رغم كل هذا ؟ !!

إن الرجل يعتبر التفسير الباطني من (الطامات) ، ويصرح بتحريمه ، ويذكر أن هذا هو التفسير بالرأي المنهي عنه شرعا ، ؛ لأن غرض صاحبه منه " تقرير أمر وتحقيقه ، فيستجر شهادة القرآن إليه ، ويحمله عليه من غير أن يشهد لتتريله عليه دلالة لفظية لغوية أو نقلية "[2]

ويشترط الإمام فيمن يتصدى لتفسير كتاب الله تعالى : إحكام التفسير الظاهر ؛ إذ " لا مطمع – كما يقول هو – فى الوصول إلى الباطن قبل إحكام الظاهر ، ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر فهو كمن يدعى البلوغ إلى صدر البيت قبل مجاوزة الباب "[3]

ويقصد إمامنا بالباطن : الخواطر التى تفتح لأرباب القلوب الذكية فى فهم أسرار القرآن ، وهذه الخواطر قد لا يدل ظاهر اللفظ عليها ، ولكنها – فى الوقت نفسه – ليست مناقضة له ، بل هى استكمال له ووصول إلى لبابه عن ظاهره .[4]

---

١ انظر المنقذ من الضلال للغزالي ص ٣٣ ، تحقيق سعد كريم الفقي ، الناشر دار ابن خلدون – أسكندرية ، بدون تاريخ ، وانظره أيضا بتحقيق الشيخ الأكبر د.عبد الحليم محمود ، ضمن : التصوف الإسلامي شخصيات ونصوص ص ٢٩٣ .

هذا وقد ذكر التاج السبكي من مصنفات الغزالي (قواصم الباطنية) وقال " وهو غير المستظهري فى الرد عليهم " [طبقات الشافعية ٦/ ٢٢٦]

٢ الإحياء ١/ ٤٤.

٣ نفسه ١/ ٢٩٨ .

٤ انظر نفس المصدر ١/ ٢٩٦ – ٣٠١ .

وبهذا يفارق الإمام الباطنية الذين يرون أن للقرآن ظاهرا وباطنا ، وأن الظاهر غير مراد أصلا ، وإنما المراد الباطن فقط ..

يقول حجة الإسلام – وهو يشرح حديث (لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب)[1] – :

" ولست أقول المراد بلفظ البيت هو القلب ، وبالكلب هو الغضب والصفات المذمومة ، ولكني أقول هو تنبيه عليه. وفرق بين تعبير الظواهر إلى البواطن ، وبين التنبيه للبواطن من ذكر الظواهر مع تقرير الظواهر.

ففارق الباطنية بهذه الدقيقة ، فإن هذه طريق الاعتبار، وهو مسلك العلماء والأبرار ؛ إذ معنى الاعتبار أن يعبر ما ذكر إلى غيره فلا يقتصر عليه كما يرى العاقل مصيبة لغيره فيكون فيها له عبرة بأن يعبر منها إلى التنبه لكونه أيضا عرضة للمصائب وكون الدنيا بصدد الانقلاب فعبوره من غيره إلى نفسه ومن نفسه إلى أصل الدنيا عبرة محمودة فاعبر أنت أيضا من البيت الذي هو بناء الخلق إلى القلب الذي هو بيت من بناء الله تعالى ومن الكلب الذي ذم لصفته لا لصورته وهو ما فيه من سبعية ونجاسة إلى الروح الكلبية وهي السبعية "[2]

حقا إنه مسلك العلماء والأبرار ، وليس مسلك الباطنية الأشرار !!

فإن قيل : إنك إلى الآن لم تجب عما ذكره الإمام ابن الجوزي : من أن الغزالي ذكر أن المراد من الكوكب والقمر والشمس – اللواتى رآهن ابراهم عليه السلام – حجب من نور ..

---

١ أخرجه البخاري فى صحيحه : كتاب بدء الخلق ، باب إذا قال أحدكم آمـين .. ، رقم ٣٢٢٥ ، عن أبي طلحة (وفى مواضع أخرى) . ومسلم فى صحيحه : كتاب اللباس والزينة ، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، رقم ٥٦٣٦ .

٢ نفسه ١/ ٥٥ .وانظر كلام الإمام الشاطبى عن (الاعتبار القرآني والاعتبار الوجودي) فى كتابه الموافقات [٤/ ٤٠٣ – ٤٠٥ ، تحقيق عبدالله دراز ، الناشر دار المعرفة بيروت] وهو كلام نفيس .

قلت : قلت نعم فسرها الإمام بذلك ؛ لأنه يرى أن التفسير الظاهري لهذه الآيات يتعارض مع عصمة الأنبياء من الشرك والكذب ، لأن الظاهر يقتضى إما الشرك ، إن كان معتقدا ، أو الكذب ، إن كان مناظرا : وكلاهما معصوم عنه إبراهيم عليه السلام .. فالعصمة هى القرينة المانعة من إيراد المعنى الظاهر عند إمامنا ، خاصة وأن إبراهيم عليه السلام كان يرى الكواكب فى صغره ، ويعلم أنها ليست آلهة ، وهى كثيرة وليست واحدا ! [١] وكأنه أراد بهذا التفسيرأن يرد على من أجاز صدور الكبائر عن الأنبياء ، محتجا بهذا القول الذى صدر من إبراهيم عليه السلام ، ومعقبا عليه بقوله : " فإن كان ذلك عن اعتقاد كان شركا وإلا كان كذبا " [٢]

فهل يلام الإمام على محاولته كشف هذه الشبهة ، دفاعا عن معتقد أهل السنة ؟

هذا وقد ذكر الإمام ابن الجوزي فى كتابه " تلبيس إبليس " تفسير الغزالي لآية أخرى نهج فيها نفس النهج برأيه ، حيث قال : " وقد ذكر أبو حامد الطوسي في كتاب ذم المال في قوله عز و جل (واجنبني وبني أن نعبد الأصنام) قال إنما عنى الذهب والفضة إذ رتبة النبوة أجل من أن يخشى عليها أن تعبد الآلهة والأصنام وإنما عنى بعبادته حبه والاغترار به .

قال المصنف رحمه الله : وهذا شيء لم يقله أحد من المفسرين وقد قال شعيب: {وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا } [الأعراف : ٨٩] ومعلوم أن ميل الأنبياء إلى الشرك أمر ممتنع لأجل العصمة لا أنه مستحيل ثم قد

---

١ انظر كلام الغزالي فى هذا الصدد : فى الإحياء ٣/ ٣٩٥ .

٢ شرح المواقف فى علم الكلام للجرجاني : الموقف السادس ص ١٤٢ ، تحقيق أستاذنا الدكتور أحمد المهدي ، مطبعة أولاد عثمان ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٥ .

ذكر مع نفسه من يتصور في حقه الإشراك والكفر فجاز أن يدخل نفسه معهم فقال واجنبني وبني ومعلوم أن العرب أولاده وقد عبد أكثرهم الأصنام " [١]

قلت : والجواب على هذا النقد هو الجواب على سابقه .

وبيانه : أن أبا حامد يرى أن عصمة إبراهيم عليه السلام قرينة صارفة للفظ عن ظاهره ؛ إذ كيف يخشى على نفسه اعتقاد إلهية الأصنام ورتبة النبوة أجل من أن يخشى عليها ذلك ؟ مع أنه قد كفى عبادتها قبل النبوة مع صغره .

فإن قلت وما علاقة الذهب والفضة بالأصنام ؟

قلت : بين ذلك الإمام بقوله :" وإنما معنى عبادتهما حبهما والاغترار بهما والركون إليهما قال نبينا صلى الله عليه وسلم : (تعس عبد الدينار وتعس عبد الدرهم ..) [٢] فبين أن محبهما عابد لهما ومن عبد حجراً فهو عابد صنم. بل كل من كان عبداً لغير الله فهو عابد صنم، أي قطعه ذلك عن الله تعالى وعن أداء حقه فهو كعابد صنم، وهو شرك إلا أن الشرك شركان: شرك خفي لا يوجب الخلود في النار وقلما ينفك عنه المؤمنون فإنه أخفى من دبيب النمل، وشرك جلي يوجب الخلود في النار نعوذ بالله من الجميع." [٣]

فالرجل يستهدف من تفسيره للآية المذكورة الإشارة إلى أن من غلب عليه حب المال وألهاه ذلك عن التقرب إلى مولاه بالعبادة كان عبدا لما سواه ، وهذا الهدف صحيح فى ذاته بلا شك ، فما المانع – والحال كذلك – من أن يفسر الإمام الآية فى هذا الضوء من الفهم ، المقطوع شرعا وعقلا بصحته ؟ [٤]

---

١ ص ٣٩٧ .

٢ أخرجه البخاري : فى صحيحه : كتاب الجهاد ، باب الحراسة فى الغزو فى سبيل الله ، عن أبي هريرة ، رقم (٢٨٨٦) (وطرفاه : ٢٨٨٧ ، ٦٤٣٥) . وغيره

٣ الإحياء ٣/ ٢٢٩ .

٤ انظر التصوف الإسلامي أنصاره وخصومه ص ٣٥٣ .

ومما سبق يتضح أن حجة الإسلام أراد بتفسيره للآيتين السابقتين ، إزالة ما يوهمه ظاهرهما من عدم عصمة الأنبياء من الكفر أو الكذب ، حفاظا على عقيدة أهل السنة فى ذلك : فذكر معنيين صحيحين فى أنفسهما ، مستندا فيهما إلى نصوص السنة المطهرة ..

فهل يلام الإمام على ذلك ، حتى وإن خالف فيه جمهرة المفسرين ؟

ثم على فرض أنه أخطأ في هذين الاستنباطين : فقد أصاب فى كثير .. ، وإحياؤه فيه مئات التفسيرات والاستنباطات الصحيحة [1] فيكفيه فخرا أن تعد أخطاؤه إلى هذه الدرجة من القلة !

الغزالى وقضية الشريعة والحقيقة أو الظاهر والباطن :

يحسن بنا ، قبل أن نترك هذا الموضوع ، أن نعرض للنقد المبطن الذى وجهه ابن الجوزي للغزالي ، حيث ألمح فى موضع آخر من كتابة السابق الذكر : أن الغزالي يقر مقولة إن للشريعة ظاهرا وباطنا ، وأن الظاهر يخالف الباطن ، فقال : "وقد ذكر أبو حامد الطوسي في كتاب الإحياء أن بعضهم قال : للربوبية سر لو أظهر بطلت النبوة وللنبوة سر لو كشف لبطل العلم وللعلماء بالله سر لو أظهروه لبطلت الأحكام .

قلت :انظروا إخواني إلى هذا التخليط القبيح والادعاء على الشريعة أن ظاهرها يخالف باطنها " [2]

والواقع أن ابن الجوزي قد أغضى عن تعقيب الإمام على هذا القول ، وهو تعقيب فى غاية الأهمية ، إذ يبرئ ساحة الإمام من هذه التهمة التى حاول ابن

١ ولا ننسى أن له تفسيرا يسمى (ياقوت التأويل) أربعون مجلدا ، ليس لابن الجـوزي ولا لغيره عليه تعليق !!

٢ تلبيس إبليس ص ٤٠٣ والنص منقول من الإحياء ١/ ١٠٥.

الجوزى إلصاقها به : فقد قال : " وهذا القائل إن لم يرد بذلك بطلان النبوة في حق الضعفاء لقصور فهمهم فما ذكره ليس بحق بل الصحيح أنه لا تناقض فيه وأن الكامل من لا يطفي نور معرفته نور ورعه، وملاك الورع النبوة "[1]

فإمامنا يفرق بين أمرين :أحدهما : اعتقاد أن الحقيقة تخالف الشريعة أو الباطن يناقض الظاهر ، وهذا مرفوض ، وقائله أقرب إلى الكفر منه إلى الإيمان ؛ لأنه يفضى إلى إبطال الشريعة ..

والآخر : اعتقاد أن العلوم لها ظواهر وأسرار ، وبعضها جلي يبدو أولا وبعضها خفي يظهر بالمجاهدة والرياضة والفكر الصافي والطلب الحثيث .. فهذا أمر صحيح ، لاينكره ذو بصيرة، وإنما ينكره القاصرون الذين تلقوا فى أوائل الصبا شيئا وجمدوا عليه ، فلم يكن لهم ترق إلى شأو العلماء والأولياء . وهذا الأمر ظاهر من أدلة الشرع [2]

فلو أراد ذاك القائل أن هناك أسرارا ، يختص بدركها المقربون ، ولا يشاركهم فى علمها الأكثرون ، ويحذر عليهم إفشاؤها إليهم ؛ لئلا يصير ذلك فتنة عليهم ، حيث تقصر عن دركها أفهامهم : فقوله صحيح [3]

هذا هو رأي إمامنا الغزالي فى هذه المسألة ، وذاك تعقيبه !!

والعجيب أن ابن الجوزي قد نقل فى موضع آخر من كتابه " التلبيس" [4] رفض الغزالي لمقولة (إن الحقيقة تخالف الشريعة) ، واصفا إياه بالإمام هذه المرة ، حيث قال : " وقد نبه الإمام أبوحامد الغزالي فى كتابه الإحياء فقال : من

١ الإحياء ١/١٠٦.

٢ انظر الإحياء ١/ ١٠٥ ، ١٠٦.

٣ انظر نفس المصدر ١/ ١٠٦ .

٤ ص ٣٨٧ .

قال إن الحقيقة تخالف الشريعة أو الباطن يخالف الظاهر : فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان "

كما نقل ابن الجوزي طائفة من أقوال أئمة الصوفية المنكرة على من أعرض عن ظواهر الشرع [1]

وهذا من إنصافه على كل حال !

رابعا : بطلان دعوى خروج الغزالى عن الفقه :

إن ابن الجوزي كرر كثيرا دعواه خروج الغزالي عن الفقه بدخوله فى التصوف ، حتى قال فى مرة : " فما أرخص ما باع أبوحامد الغزالي الفقه بالتصوف" [2]

فهل يعنى هذا أنه يعتقد أن الفقه والتصوف ضدان لا يجتمعان ، فإما فقه أو تصوف ؟

أقول : إن كان يعتقد هذا ، فهو مخطئ بلا شك ؛ لأن لكل منهما موضوعا غير موضوع الآخر : إذ يعنى الفقه بتطهير الظاهر – أى البدن – ويعنى التصوف بتطهير الباطن ، أى القلب .

وهذا ما رصده بدقة الفيلسوف ابن رشد ، عند تقييمه لكتاب الإحياء، حيث قال :

"وينبغي أن تعلم أن مقصود الشرع إنما هو تعليم العلم الحق والعمل الحق. والعلم الحق هو معرفة الله تبارك وتعالى وسائر الموجودات على ما هي عليه، وبخاصة الشريفة منها، ومعرفة السعادة الأخروية والشقاء الأخروي.

---

١ انظر التلبيس نفس الصفحة .

٢ نفس المصدر ٤١٧ .

والعمل الحق هو امتثال الأفعال التي تفيد السعادة، وتجنب الأفعال التي تفيد الشقاء. والمعرفة بهذه الأفعال هي التي تسمى العلم العملي.

وهذه تنقسم قسمين: أحدهما أفعال ظاهرة بدنية، والعلم بهذه هو الذي يسمى الفقه، والقسم الثاني أفعال نفسانية، مثل الشكر والصبر، وغير ذلك من الأخلاق التي دعا إليها الشرع أو نهى عنها. والعلم بهذه هو الذي يسمى الزهد وعلوم الآخرة. وإلى هذا نحا أبو حامد في كتابه.

ولما كان الناس قد اضربوا عن هذا الجنس وخاضوا في الجنس الثاني، وكان هذا الجنس أملك بالتقوى التي هي سبب السعادة، سمى كتابه " احياء علوم الدين". [1]

فهذا الكلام القيم من هذا العقلاني الكبير ، يؤكد أن لكل من الفقه والتصوف اختصاصا غير اختصاص الآخر : فالمختص بعلم الأفعال الظاهرة البدنية هو الفقه ، والمختص بعلم الأحوال القلبية هو التصوف أو علم الآخرة [2] كما يسميه ابن رشد .

---

١ فصل المقل وتقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال لابن رشد ص ٥٩ ، تحقيق د. سميح دغيم ، دار الفكر اللبناني – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م .

٢ يذكر الغزالي : أن اسم الفقه كان في العصر الأول مطلقا على علم طريق الآخرة ، ومعرفة دقائق آفات النفوس ومفسدات الأعمال ، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا ، وشدة التطلع إلى نعيم الآخرة ، واستيلاء الخوف على القلب [الإحياء ١/ ٣٨]، ثم عرض ما يدل على ذلك من القرآن والسنة وآثار السلف ، ثم قال : " ولست أقول إن اسم الفقه لم يكن متناولا للفتاوى في الأحكام الظاهرة ، ولكن كان بطريق العموم والشمول أو بطريق الاستتباع ، فكان إطلاقهم له على علم الآخرة أكثر . فبان من هذا التخصيص تلبيس بعض الناس على التجرد له ، والإعراض عن علم الآخرة وأحكام القلوب ، ووجدوا على ذلك معينا من الطبع ؛ فإن علم الباطن غامض والعمل به عسير ، والتوصل به إلى طلب الولاية والقضاء والجاه والمال==

ومن ثم فلا يتعارضان ، بل يتكاملان للوصول إلى السعادة الأخروية ، والذى يجمع بينهما هو الفقيه الكامل بحق ...

فكيف يزعم ابن الجوزي ، إذن ، أن الغزالي خرج عن الفقه بدخوله التصوف ؟

ألم يعترف ابن الجوزي بأن أبا حامد قد دعا إلى التمسك بالشريعة ؟، كما نقلنا عنه قبل قليل ، فهل الفقه فى نظره شيء آخر غير الشريعة ، أم هما شيء واحد ؟ !!

وأيا ما يكن الأمر : فإنه سيتبين لنا فيما بعد أن ابن الجوزي قد انتقد بعض الصور المعدودة على الأصابع ، التي حكاها الغزالي فى الإحياء عن بعض الصوفية ولم ينكرها على أصحابها ، وقد تمنى ابن الجوزي أنه لم يحكها فيه [1]

وهذه الصور المحدودة – على فرض مخالفتها للفقه – لا تستحق الحكم على الإمام بهذا الحكم الخطير ، وهو الخروج عن قانون الفقه !! [2] بل "كان إماما فى علم الفقه ، مذهبا وخلافا " [3] كما قال الحافظ ابن عساكر ، بشهادة كبار العلماء..

وما أصدق قول الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... ولكن عين السخط تبد المساويا

==متعذر ، فوجد الشيطان مجالا لتحسين ذلك في القلوب بواسطة تخصيص اسم الفقه الـذى هو محمود في الشرع " [نفسه ١/ ٣٩] فتأمل هذا الكلام القيم .

١ انظر تلبيس إبليس ص ٤١٩ .

٢ انظر التصوف الإسلامي أنصاره وخصومه ص ٢٩٤ .

٣ طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٢٤١.

وعلى أية حال : فإن مسلك ابن الجوزي هذا ، يصور لنا بوضوح ، انحيازه التام لبعض الفقهاء المتشددين الذين شنوا هجمة غير مبررة على التصوف والصوفية جميعا [1] ..

لدرجة أنه علق على تصالح بعض الفقهاء مع الصوفية فى زمانه بقوله :" قد اصطلح الذئب والغنم " [2]

وخلاصة القول : إن ما ذكره ابن الجوزي من نقد لكتاب الإحياء ، لا يقلل من قيمة الكتاب وأهميته الكبيرة .

هذا وقد انتقد العلماء ابن الجوزي في ذلك ، حتى قال الإمام الذهبي – بعد أن أورد كلامه السابق في نقد الإحياء – : "ولسنا من يذم العالم بالهوى والجهل " [3]

وقال الإمام تاج الدين السبكي : " وليس الأمر مسلما لابن الجوزي ؛ فلم نر في كلام (الغزالي) .. ما يخالف الشرع .. وليس ابن الجوزي عندنا بحيث يتكلم في مثل هؤلاء "[4]

تقدير العلماء لكتاب الإحياء :

ولا يفوتنى هنا أن أذكر طائفة من أقوال العلماء تبين مكانة وفضائل الإحياء :

١– قال الإمام عبد الغافر الفارسي : إنه من تصانيفه " المشهورة التي لم يسبق إليها .. (و) التي من تأملها علم محل الرجل من العلم " [5]

---

١ انظر فصل (الصراع بين الفقهاء والصوفية : بدايته وأسبابه ، وطبيعته وحجمه وغايته) ف كتاب التصوف الإسلامي فى ميزان الكتاب والسنة لأستاذنا الدكتور عبدالله يوسف الشاذلي ، ١/ ٢٧٩– ٢٩١،

٢ تلبيس إبليس ص ٤٣٦ .

٣ سير أعلام النبلاء ١٩ / ٣٤٣.

٤ طبقات الشافعية الكبرى ٦ / ٢٤٩.

٥ تبين كذب المفتري ص ٢٢٤ .

٢- وقال الإمام النووي : " كاد الإحياء أن يكون قرآنا "[1]

" وذلك أنه يستمد من القرآن "[2]

٣- وقال الشيخ أبومحمد الكازروني :" لو محيت جميع العلوم لاستخرجت من الإحياء "[3].

٤- وقال الشيخ عفيف الدين المطري : " وإذا كان فى الإحياء أشياء يسيرة تنتقد ، لا تدفع محاسن أكثره التي لا توجد فى كتاب غيره "[4]

٥- وقال ابن تيمية : " والإحياء فيه فوائد كثيرة "[5]

٦- وقال الإمام الذهبي " أما الإحياء ففيه .. خير كثير "[6]

٧- وقال الإمام ابن السبكي : " الإحياء .. لا ينبغي لعالم أن ينكر مكانته فى الحسن والإفادة ... وهو من الكتب التي ينبغي للمسلمين الاعتناء بها وإشاعتها؛ ليهتدي بها كثير من الخلق ، وقلما ينظر فيه ناظر إلا وتيقظ به في الحال "[7]

٨- وقال أيضا : " ولقد قال بعض العلماء المحققين : لولم يكن للناس في الكتب التي صنفها الفقهاء الجامعون في تصانيفهم بين النقل والنظر والفكر والأثر : غيره ، لكفى "[8]

---

١ تعريف الأحياء بفضائل الإحياء بهامشه ٢٣/١ .

٢ قاله الشيخ الأكبر د.عبدالحليم محمود ، شرحا لعبارة النووي ، وأضاف " والإمام النووي حجة فى السنة ، حجة فى الفقه ، وكلمته لها وزنها الكبير " [مقدمة لطائف المنن ص ١٥ ،]

٣ تعريف الأحياء ١/ ٢٣ .قلت : لا يخفى ما في قولى النووي والكازروني من مبالغة ، إلا إذا كان ذلك على سبيل أن بعض الناس كانوا يرونه بهذه الأهمية !!

٤ طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٦/ ٢٥٢.

٥ مجموع الفتاوى ١٠/ ٥٥١ والفتاوى الكبرى ٥/ ٨٤ ، تحقيق الشيخ حسنين مخلـوف ، الناشر دار المعرفة بيروت ، ط١ ، ١٣٨٦هـ.

٦ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٣٩ .

٧ طبقات الشافعية ٦/ ٢٥٢ .

٨ نفس المصدر السابق ٦/ ٢٥٢ .

٩- وقال الحافظ العراقى - مخرج أحاديث الإحياء - : " إنه من أجل كتب الإسلام فى معرفة الحلال والحرام ، جمع فيه بين ظواهر الأحكام ، ونزع إلى سرائر دقت عن الأفهام "[1]

١٠- وقال الشيخ عبدالله العيدروسي : " لو بعث الله الموتى لما أوصوا الأحياء إلا بما في الإحياء "[2]

١١- وقال الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين :" إذا وجد العلماء في كتاب الإحياء مآخذ معدودة ، فإنه من صنع بشرغير معصوم من الزلل ، وكفى بكتاب الإحياء فضلا وسمو منزلة : أن تكون درر فوائده فوق ما يتناوله العد ، وأن ما يظفر به طلاب العلم وعشاق الفضيلة بما لا يظفرون به من كتاب غيره "[3]

١٢- وقال شيخنا الأكبر الدكتور عبدالحليم محمود : " وهو من خير ما يتخذ الإنسان من الزخائر"[4]

١٣- ولله در الإمام أبو العباس الأقليشي ، الذي أنشد :

أباحامد أنت المخصص بالمجد وأنت الذي علمتنا سنن الرشد

وضعت لنا الإحياء تحيي نفوسنا وتنقذنا من طاعة النازع المردي[5]

والأهم من كل هذا - في هذا الصدد - هو أن الإمام ابن الجوزي نفسه قد أشار إلى أهمية كتاب الإحياء ، وكثرة فوائده ، وأثره البالغ فى تهذيب النفوس وتقوية صلة العبد بربه : وذلك حين قام هو باختصاره أو تهذيبه ، في كتاب له سماه " منهاج القاصدين "[6] ،[7]

---

١ تعريف الأحياء ١/ ٢٢.

٢ نفسه ١/ ٢٥ . قلت : وفي هذا القول مبالغة أيضا .

٣ التصوف الإسلامي شخصيات ونصوص ص ٢٤٢.

٤ مقدمة لطائف المنن ص ١٥ .

٥ تعريف الأحياء ٤٨/١ ، وطبقات الشافعية ٦ / ٢٥٤ .

٦ ذكر الذهبي أنه " مجلدان " [تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٤٣] وذكر صاحب ذيـل طبقـات الحنابلة [٤١٨/١] أنه " أربع مجلدات " .

٧ انظر التصوف الإسلامي أنصاره وخصومة ص ٣٧٤ .

الفصل الثاني

نقد ابن الجوزي للغزالي في مجال الرياضة[١] :

أولا: اتهامه للغزالي بالدعوة إلى ترك العلم والاقتصار على الرياضة:

يقول ابن الجوزي : " وقال أبو حامد الطوسي : اعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية ولذلك لم يتعلموا ولم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون بل قالوا الطريق تقديم المجاهدات بمحو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها والإقبال على الله تعالى بكنه الهمة وذلك بأن يقطع الإنسان همه عن الأهل والمال والولد والعلم ويخلو بنفسه في زاوية ويقتصر على الفرائض والرواتب ولا يقرن همه بقراءة قرآن ولا بالتأمل في نفسه ولا يكتب حديثا ولا غيره ولا يزال يقول الله الله الله إلى أن ينتهي إلى حال يترك تحريك اللسان ثم يمحي عن القلب صورة اللفظ.

قلت (ابن الجوزي): عزيز علي أن يصدر هذا الكلام من فقيه فإنه لا يخفى قبحه إنه على الحقيقة طي لبساط الشريعة التي حثت على تلاوة القرآن وطلب العلم وعلى هذا المذهب فقد رأيت الفضلاء من علماء الأمصار فإنهم ما سلكوا هذه الطريق وإنما تشاغلوا بالعلم أولا.

وعلى ما قد رتب أبو حامد تخلو النفس بوساوسها وخيالاتها ولا يكون عندها من العلم ما يطرد ذلك فيلعب بها إبليس أي ملعب فيريها الوسوسة محادثة ومناجاة"[١]

١" الرياضة عبارة عن تهذيب الأخلاق النفسية ؛ فإن تهذيبها : تمحيصها عن خلطات الطبع ونزعاته " [التعريفات للجرجاني ص ١٠٠، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م] فهي إذن : " ضرب من ترويض النفس على الطاعات ، والزهد في ملاذ الحياة " [مكاشفة القلوب للغزالي ص١١- ١٢ ، نقلا عن هامش معجم اصطلاحات الصوفية ص ٢٠١ ، تحقيق د. عبد العال شاهين ، الناشر دار المنار - القاهرة ، ط١، ١٤١٣- ١٩٩٢م]

ولنا مع ابن الجوزي هنا ثلاث وقفات :

الأولى : في تصرفه المخل بالمعنى في عبارة الغزالي .

الثانية : في عدم مراعاته السياق .

الثالثة : تغافله عن الإطار العام لفكر الغزالي .

أما الأولى : فقد تبين أن ابن الجوزي قد تصرف في نقل النص فزاد فيه كلمة ، وحذف منه أخرى ، والكلمتان لهما أثر كبير في تغيير المعنى :

وبيان ذلك : أنه زاد كلمة (لم يتعلموا) وعبارة الإمام هكذا : " اعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية ، فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم ، وتحصيل ما صنفه المصنفون ، والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة .. "[٢]

وهذه الزيادة تفيد أن المرتاضين قد تركوا العلم رأسا ، بينما عبارة الغزالي تفيد عدم حرصهم على دراسة العلم والإلمام بأقاويل العلماء ومعرفة الأدلة ، على سبيل التعمق في كل ذلك، كما هو واضح من كلامه .

والمسلم المهتم بتربية نفسه والإقبال على ربه ، لا يحتاج إلى كل هذا ، بل يكفيه الحد الأدنى ، الذي يعرفه بالعقيدة السليمة والعبادة المستقيمة والمعاملة الكريمة .

ولا أظن أن أحدا من الصوفية ينكر تعلم هذا القدر!! وقد نقلنا بعض أقاويلهم التي تحث على طلب العلم ، وتقول بضرورة تقديمه على الرياضة ، فلا نطيل بذكره هنا .

---

١ تلبيس إبليس ص ٣٨٥- ٣٨٦ .

٢ الإحياء ٣/ ١٨ .

وأما الكلمة التي حذفها : فهي (وزعموا) ؛ إذ النص في الإحياء[1] هكذا " وزعموا أن الطريق في ذلك أولا بانقطاع علائق الدنيا ... إلخ ".

وهذه الكلمة تفيد تضعيف الرأي ، كما هو معلوم .

ثم إن ابن الجوزي قد قطع النص عن سياقه (سباقه ولحاقه) وهذه هي الوقفة الثانية معه :

وبيانها : أن إمامنا لم يذكر هذا الرأي ثم سكت ، بل أتبعه بذكر رأي آخر مخالف له ،وقد حكاه بصياغة تدل على استحسانه له ، فقال " وأما النظار وذوو الاعتبار فلم ينكروا وجود هذا الطريق وإمكانه وإفضائه إلى هذا المقصد على الندور فإنه أكثر أحوال الأنبياء والأولياء ولكن استوعروا هذا الطريق واستبطؤا ثمرته واستبعدوا استجماع شروطه وزعموا أن محو العلائق إلى ذلك الحد كالمتعذر وإن حصل في حال فثباته أبعد منه إذ أدنى وسواس وخاطر يشوش القلب ... وفي أثناء هذه المجاهدة قد يفسد المزاج ويختلط العقل ويمرض البدن وإذا لم تتقدم رياضة النفس وتهذيبها بحقائق العلوم نشبت بالقلب خيالات فاسدة تطمئن النفس إليها مدة طويلة إلى أن يزول وينقضي العمر قبل النجاح فيها فكم من صوفي سلك هذا الطريق ثم بقي في خيال واحد عشرين سنة ولو كان قد أتقن العلم من قبل لانفتح له وجه التباس ذلك الخيال في الحال فالاشتغال بطريق التعلم أوثق وأقرب إلى الغرض ... وقالوا لا بد أولا من تحصيل ما حصله العلماء وفهم ما قالوه ثم لا بأس بعد ذلك بالانتظار لما لم ينكشف لسائر العلماء فعساه ينكشف بعد ذلك بالمجاهدة "[2]

---

١ ١/ ١٨ .

٢ الإحياء ١/ ١٩ .

فالإمام يصف أصحاب هذا الرأي ب(النظار) وب (ذوي الاعتبار) وهذا يدل على ميله إليه ، وإعجابه به ، ولكنه يختلف معهم في قولهم : (إن محو العلائق إلى ذلك الحد كالمتعذر) ولذلك صدره بقوله : (وزعموا) ، فهو إذن يوافقهم في جملة ما قالوا ، إلا في هذه الجملة .

هذا هو لحاق النص الذي نقله ابن الجوزي .

وأما سباقه : فقد تحدث الإمام قبله عن أهمية العلوم النقلية والعقلية ، فأوصى المريد بالجمع بينهما ، فقال : " أما العلوم الدينية فهي المأخوذة بطريق التقليد من الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه وذلك يحصل بالتعلم لكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه و سلم وفهم معانيهما بعد السماع وبه كمال صفة القلب وسلامته عن الأدواء والأمراض فالعلوم العقلية غير كافية في سلامة القلب وإن كان محتاجا إليها كما أن العقل غير كاف في استدامة صحة أسباب البدن بل يحتاج إلى معرفة خواص الأدوية والعقاقير بطريق التعلم من الأطباء إذ مجرد العقل لا يهتدي إليه ولكن لا يمكن فهمه بعد سماعه إلا بالعقل فلا غنى بالعقل عن السماع ولا غنى بالسماع عن العقل فالداعي إلى محض التقليد مع عزل العقل بالكلية جاهل والمكتفي بمجرد العقل عن أنوار القرآن والسنة مغرور فإياك أن تكون من أحد الفريقين وكن جامعا بين الأصلين فإن العلوم العقلية كالأغذية والعلوم الشرعية كالأدوية .. "[1]

ثم ما الذي يحوجنا إلى كل هذا والإمام الغزالي قد ذكر صراحة ضرورة تقديم العلم على الرياضة ، وهذه هي الوقفة الثالثة مع ابن الجوزي ؛ وهي تغافله عن الإطار العام لفكر الغزالي .

---

١ المصدر السابق ٣/ ١٦ .

إن حجة الإسلام يقول – في رسالته التي خصصها للحديث عن العلم اللدني، أعني الرسالة اللدنية [1] – " اعلم أن العلم اللدني – وهو سريان نور الإلهام – يكون بعد التسوية ، كما قال الله تعالى : { وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا } [الشمس : ٧] وهذا الرجوع يكون بثلاثة أوجه :

(**أحدها**) : تحصيل جميع العلوم وأخذ الحظ الأوفر من أكثرها .

(**والثاني**) : الرياضة الصادقة والمراقبة الصحيحة ..

(**والثالث**) : التفكر . فإن النفس إذا تعلمت وارتاضت بالعلم ، ثم تتفكر في معلوماتها ، بشروط التفكير ، ينفتح عليها باب الغيب ..."

وقال في (الإحياء)[2] نفسه : " ولا سبيل إليه (أي إلى علم المكاشفة) إلا بالرياضة .. وبالعلم والتعلم" ونقلنا من قبل قوله : " من حصل الحديث والعلم ثم تصوف أفلح ، ومن تصوف قبل العلم خاطر بنفسه " [3]

وكيف يظن بالإمام أنه يشترط الجهل لحصول المكاشفة ؟، وهو يقول : " والجهل ليس بشرط في التصوف ، عند من يعرف التصوف ، ولا يلتفت إلى خرافات بعض الحمقى بقولهم : العلم حجاب ؛ فإن الجهل هو الحجاب (تأمل) وقد ذكرنا تأويل هذه الكلمة في كتاب العلم.وان الحجاب هو العلم المذموم دون المحمود "[4]

وقد هاجم الإمام بشدة أولئك المغرورين، الذين يدعون المعرفة ومشاهدة الحق ، ولم يحكموا قط علما ولم يهذبوا خلقا ، وينظرون إلى المفسرين والمحدثين

---

١ طبعت ضمن : القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي ، الجزء الأول ، ص ١٢٢، الناشر مكتبة الجندي – مصر ، بدون تاريخ .

٢ ١/ ١٦ .

٣ نفسه ١/ ٢٨ .

٤ نفسه ٢/١٥٢

وأصناف العلماء بعين الازدراء ، ويقولون عنهم : إنهم بالحديث محجوبون ، ويدعي الواحد منهم لنفسه أنه الواصل للحق وأنه من المقربين ، وهو عند الله من الفجار المنافقين ، وعند أرباب القلوب من الحمقى الجاهلين ..[1]

ولا يخفى أن الإمام قد أشاد بالعلم كثيرا ، وتحدث عن فضله طويلا ، وخصص له في إحيائه حيزا كبيرا[2]

وينبغي ألا ننسى – قبل كل ذلك وبعده – أن الرجل كان هو نفسه مثالا حيا لذلك .

فلا أدري كيف تجاهل ابن الجوزي كل هذه الأمور ، التي تبرئ ساحة الرجل تماما ، مما رماه به ؟!!

وأما ما تخوف منه ابن الجوزي : من تلاعب إبليس بالمرتاضين ، فيريهم الوسوسة محادثة ومناجاة : فقد تنبه الغزالي له ، ونبه إليه ، فقال : " ينبغي أن يعلم أن الخواطر تنقسم إلى ما يعلم قطعا أنه داع إلى الشر فلا يخفى كونه وسوسة ، وإلى ما يعلم أنه داع إلى الخير

فلا يشك في كونه إلهاما ، وإلى ما يتردد فيه فلا يدري أنه من لمة الملك أو من لمة الشيطان ؛ فإن من مكايد الشيطان أن يعرض الشر في معرض الخير، والتمييز في ذلك غامض ، وأكثر العباد به يهلكون ؛ فإن الشيطان لا يقدر على دعائهم إلى الشر الصريح فيصور الشر بصورة الخير ...

فحق على العبد أن يقف عند كل هم يخطر له ليعلم أنه من لمة الملك أو من لمة الشيطان ، وأن يمعن النظر فيه بعين البصيرة لا بهوى من الطبع ولا يطلع عليه

---

١ انظر الإحياء ٣/ ٣٩٣ .

٢ انظر كتاب العلم ، الذي صدر به الغزالي إحياءه ؛ " لأنه غاية المهم " كما قال هـو [١/ ٩]

إلا بنور التقوى والبصيرة وغزارة العلم (تأمل) كما قال تعالى : { إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا – أي رجعوا إلى نور العلم– فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ (٢٠١) } [الأعراف] أي ينكشف هم الإشكال ." [١]

فالرجل يعطي للعقل دورا هاما ، يتمثل في الحكم النقدي على التجارب الصوفية ، وتقويمها تقويما صحيحا [٢] ، من خلال العلم الشرعي ، ويذكر أن هناك طوائف من المتشبهين بالصوفية خدعهم الشيطان وأوقعهم في الأغاليط والوساوس ، وما ذلك إلا " لانشغالهم بالمجاهدة قبل إحكام العلم " [٣] كما يقول هو .

فهل بقى لابن الجوزي مقالة بعد كل هذا ؟!!

ثانيا : إنكاره على الغزالي اعتبار الخلوة طريقا للمكاشفة :

يقول ابن الجوزي " وقد قال أبو حامد الغزالي في كتاب الإحياء : مقصود الرياضة تفريغ القلب وليس ذلك إلا بخلوة في مكان مظلم . وقال : فان لم يكن مكان مظلم فيلف رأسه في جبته أو يتدثر بكساء أو إزار ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق ويشاهد جلال حضرة الربوبية .

قلت (ابن الجوزي): انظر إلى هذه الترتيبات ، والعجب كيف تصدر من فقيه عالم ؟ ، ومن أين له أن الذي يسمعه نداء الحق وأن الذي يشاهده جلال

---

١ نفسه ، (بيان تسلط الشيطان على القلب بالوسواس ومعنى الوسوسة وسبب غلبتها) ٣/ ٢٨– ٢٩ .

٢ انظر تمهيد للفلسفة لأستاذنا الدكتور محمود حمدي زقزوق ، ص ١٦٠، الناشر دار المعارف – القاهرة ، ط٥ ، ١٩٩٤م.

٣ الإحياء ٣/ ٣٩٣ .

الربوبية ، وما يؤمنه أن يكون ما يجده من الوساوس والخيالات الفاسدة ، وهذا الظاهر ممن يستعمل التقلل في المطعم فإنه يغلب عليه الماليخوليا .

وقد يسلم الإنسان في مثل هذه الحالة من الوساوس إلا أنه إذا تغشى بثوبه وغمض عينيه ... جال الفكر والتخيل فيرى خيالات فيظنها ما ذكر من حضرة جلال الربوبية إلى غير ذلك نعوذ بالله من هذه الوساوس والخيالات الفاسدة " [١]

والواقع : أن الغزالي إنما قصد من هذه الترتيبات حث المريد على الخلوة ، لما فيها من فوائد ، أهمها تفريغ القلب عن الشواغل ؛ " لأن القلب إذا شغل بشيء خلا عن غيره ، أي شيء كان ، فإذا اشتغل بذكر الله تعالى ، وهو المقصود ، خلا لا محالة عن غيره " [٢]

فما العجيب فى حثه على الخلوة للعبادة والتفكر إذن ؟

ألم يعترف ابن الجوزي بأن خيار السلف كانوا " يؤثرون الوحدة والعزلة عن الناس اشتغالا بالعلم والتعبد "[٣] ، وأن عزلتهم " لم تقطعهم عن جمعة ولا جماعة ولا عيادة مريض ولا شهود جنازة ولا قيام بحق " [٤] ؟ فكذلك الصوفية الكاملون ، لم تقطعهم عزلتهم عن ذلك كله .

ألم يقل ابن الجوزي " ما أعرف نفعا كالعزلة عن الخلق ، خصوصا للعالم والزاهد ...

فلو لم يكن في العزلة إلا التفكير في زاد الرحيل والسلامة من شر المخالطة كفى..

---

١ تلبيس إبليس ص ٣٤٨ – ٣٤٩ .

٢ الإحياء ٣/ ٧٥ .

٣ نفسه ص ٣٤٨ .

٤ نفس المصدز والصفحة .

أما العالم فعلمه مؤنسه، وكتبه محدثه، والنظر في سير السلف مقومه، والتفكر في حوادث الزمان السابق فرجته.

فإن ترقى بعلمه إلى مقام المعرفة الكاملة للخالق سبحانه، وتشبث بأذيال محبته تضاعفت لذاته، به عن الأكوان وما فيها، فخلا بحبيبه وعمل معه بمقتضى علمه.

وكذلك الزاهد تعبده أنيسه ، ومعبوده جليسه ، فإن كشف لبصره عن المعمول معه غاب عن الخلق ، وغابوا عنه "[١]

فهل قال الغزالي أكثر من ذلك ؟!!

أما ما ذكره ابن الجوزي من احتمال أن يكون ما يجده المرتاض من قبيل الخيالات والوساوس الفاسدة : فقد أجبنا عنه من قبل ، وذكرنا تنبيه الإمام عليه ، وتحذيره منه ..

ونضيف هنا نصا هاما ، يبين فيه الإمام ضرورة أن يراقب المرتاض الوساوس التي ترد على قلبه ، وأن يشمر لإماطتها عنه ، في ضوء أوامر الشريعة ، وإن لم يستطع فعليه أن يستعين بشيخه في ذلك ، حيث قال :

"لا بد من تصحيح الشريعة أولا وآخرا ثم الترقي إلى أغوارها وأسرارها ...

(ثم إن) المريد يحتاج إلى شيخ وأستاذ يقتدي به لا محالة ليهديه إلى سواء السبيل ؛ فإن .. سبل الشيطان كثيرة ظاهرة ، فمن لم يكن له شيخ يهديه قاده الشيطان إلى طرقه لا محالة ... وعند ذلك يلزمه أن يراقب وساوس القلب والخواطر التي تتعلق بالدنيا وما يتذكر فيه مما قد مضى من أحواله وأحوال غيره ؛ فإنه مهما اشتغل بشيء منه ولو في لحظة خلا قلبه عن الذكر في تلك اللحظة وكان أيضا نقصانا ، فليجتهد في دفع ذلك ، ومهما دفع الوساوس كلها ورد النفس إلى هذه الكلمة جاءته الوساوس من هذه الكلمة، وأنها ما هي وما معنى قولنا الله ولأي معنى كان إلها وكان معبودا ، ويعتريه عند ذلك خواطر تفتح عليه باب الفكر،

١ صيد الخاطر لابن الجوزي ص ٢٢٧.

وربما يرد عليه من وساوس الشيطان ما هو كفر وبدعة ، ومهما كان كارها لذلك ومتشمرا لإماطته عن القلب لم يضره ذلك ، وهي منقسمة إلى ما يعلم قطعا أن الله تعالى منزه عنه ، ولكن الشيطان يلقي ذلك في قلبه ويجريه على خاطره ، فشرطه أن لا يبالي به ويفزع إلى ذكر الله تعالى ويبتهل إليه ليدفعه عنه، كما قال الله تعالى : {وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ (٣٦) } [فصلت] .. وإلى ما يشك فيه فينبغي أن يعرض ذلك على شيخه ، بل كل ما يجد في قلبه من الأحوال من فترة أو نشاط أو التفات إلى علقة أو صدق في إرادة فينبغي أن يظهر ذلك لشيخه ، وأن يستره عن غيره فلا يطلع عليه أحدا .

ثم إن شيخه ينظر في حاله ويتأمل في ذكائه وكياسته ، فلو علم أنه لو تركه وأمره بالفكر تنبه من نفسه على حقيقة الحق ، فينبغي أن يحيله على الفكر ويأمره بملازمته حتى يقذف في الاعتقاد القاطع بما يحتمله قلبه من وعظ وذكر ودليل قريب من فهمه ، وينبغي أن يتأنق الشيخ ويتلطف به فإن هذه مهالك الطريق ومواضع أخطارها : فكم من مريد اشتغل بالرياضة فغلب عليه خيال فاسد لم يقو على كشفه فانقطع عليه طريقه فاشتغل بالبطالة وسلك طريق الإباحة وذلك هو الهلاك العظيم (تأمل) ...

ولذلك قيل يجب على الشيخ أن يتفرس في المريد فإن لم يكن ذكيا فطنا متمكنا من اعتقاد الظاهر لم يشغله بالذكر والفكر بل يرده إلى الأعمال الظاهرة والأوراد المتواترة أو يشغله بخدمة المتجردين للفكر لتشمله بركتهم "[١]

هكذا يرشد الغزالي المريد إلى مراقبة خواطره ، ووساوس شيطانه ، وعليه أن يدفعها عنه – متى وجدها – بذكر الله والاستعاذة به ، وإذا تردد في خاطر ، فلم يدر أهو من لمة الملك ، أم من وسوسة الشيطان ؟ فعليه أن يعرض ذلك على

١ الإحياء ٣/ ٧٤– ٧٥ .

شيخه؛ حتى يكشف له حقيقته ،ويعينه على تخطي عقبته ، لئلا يقع في الإباحة ، ويشتغل بالبطالة ، إن كان المريد أهلا لفهم ذلك ، وإلا صرفه الشيخ عن هذا الأمر ، فكل ميسر لما خلق له ..

وهذه توجيهات صحيحة ، لا تدع لنقود ابن الجوزي مكانا .

ثالثا : إنكاره على الغزالي ما ذكره من مشاهدات القوم :

يقول ابن الجوزي– في معرض نقده للغزالي – " وقال (أبوحامد) في كتابه المفصح بالأحوال : إن الصوفية في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء ويسمعون منهم أصواتا ويقتبسون منهم فوائد ثم يترقى الحال من مشاهدة الصورة إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق "[1]

ولا أدري لماذا ينكر ابن الجوزي هذه الأمور ؟ مع أنها ممكنة في نفسها ، وقدرة الله واسعة ، والكرامة – بالقرآن والسنة – ثابتة !!

وكما يقول حجة الإسلام : " فمن لم يحظ بشيء منها ، فلا ينبغي أن يخلو من التصديق والإيمان بإمكانها ، فإن القدرة واسعة والفضل عميم ، وعجائب الملك والملكوت كثيرة ، ومقدورات الله تعالى لا نهاية لها ، وفضله على عباده ، لا غاية له "[2]

ومهما يكن من أمر: فإن الناس – كما بين إمامنا – أمام هذه الأمور درجات :

١– أهل الذوق : وهم الذين سلكوا الطريق عمليا، فتحققوها بالذوق.

٢– المصاحبون لأهل الذوق : وهم الذين أكثروا معهم الصحبة ، فتيقنوها بالتجربة والتسامع .

١ تلبيس إبليس ص ٢١٠ ، والنص منقول بأمانة من كتاب الغزالي المعروف ب : المنقذ من الضلال ، ص ٤٠ .

٢ الإحياء ٤/ ٣٤٦ .

٣– أهل البرهان : وهم الذين تيقنوها بعلم البرهان .

٤– الجهال المعاندون : وهم المنكرون لذلك رأسا .

يقول الغزالي : " وهذه الحالة، يتحققها بالذوق من يسلك سبيلها. فمن لم يرزق الذوق، فيتيقنها بالتجربة والتسامع، وإن أكثر الصحبة، حتى يفهم ذلك بقرائن الأحوال يقيناً. ومن جالسهم، استفاد منهم هذا الإيمان ، فهم القوم لا يشقى بهم جليسهم. ومن لم يرزق صحبتهم فليعلم إمكان ذلك يقيناً بشواهد البرهان، على ما ذكرناه في كتاب عجائب القلب من كتب إحياء علوم الدين [1].

والتحقيق بالبرهان علم، وملابسة عين تلك الحالة ذوق، والقبول من التسامح والتجربة بحسن الظن إيمان.

فهذه ثلاث درجات { يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} [المجادلة : ١١].

وَوراء هؤلاء قوم جهال، هم المنكرون لأصل ذلك، المتعجبون من هذا الكلام، ويستمعون ويسخرون، ويقولون: العجب! إنهم كيف يهذون!" [2]

١ يشير الإمام إلى قوله : " والدليل القاطع الذي لا يقدر أحد على جحده أمران أحدهما عجائب الرؤيا الصادقة فإنه ينكشف بها الغيب وإذا جاز ذلك في النوم فلا يستحيل أيضا في اليقظة فلم يفارق النوم اليقظة إلا في ركود الحواس وعدم اشتغالها بالمحسوسات فكم من مستيقظ غائص لا يسمع ولا يبصر لاشتغاله بنفسه . والثاني إخبار رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الغيب وأمور في المستقبل كما اشتمل عليه القرآن وإذا جاز ذلك للنبي صلى الله عليه و سلم جاز لغيره إذ النبي عبارة عن شخص كوشف بحقائق الأمور وشغل بإصلاح الخلق فلا يستحيل أن يكون في الوجود شخص مكاشف بالحقائق ولا يشتغل بإصلاح الخلق وهذا لا يسمى نبيا بل يسمى وليا .. " [الإحياء ٣/ ٢٤]

٢ المنقذ من الضلال ص ٤٠ – ٤١ .

حقا إن إنكار ذلك ناتج عن الجهل بشواهد البرهان ، وعدم سلوك طريق أولياء الرحمن .

وكما قالوا : (من ذاق عرف) ، (والإنسان عدو ما جهل) .

ولله در القائل :

لا يعرف الشوق إلا من يكابده   ولا الصبابة إلا من يعانيها

رابعا : **اتهامه للغزالي بالدعوة إلى العزوبة :**

يقول ابن الجوزي : " قال أبو حامد ينبغي أن لا يشغل المريد نفسه بالتزويج فانه يشغله عن السلوك ويأنس بالزوجة ومن أنس بغير الله شغل عن الله تعالى.

قال المصنف رحمه الله : وإني لأعجب من كلامه ، أتراه ما علم أن من قصد عفاف نفسه ووجود ولد أو عفاف زوجته فانه لم يخرج عن جادة السلوك ، أو يرى الأنس الطبيعي بالزوجة ينافي أنس القلوب بطاعة الله تعالى ؟ وقد من على الخلق بقوله: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً} [الروم : ٢١] .. أترى رسول الله لما كان ينبسط إلى نسائه ويسابق عائشة رضي الله عنها أكان خارجا عن الأنس بالله ؟ هذه كلها جهالات بالعلم " [1]

هكذا يوجه ابن الجوزي نقدا قاسيا إلى الإمام ، متهما إياه بالدعوة إلى ترك النكاح للمريدين مطلقا ، وهذا بلا شك مخالف للشرع ..

والحق أن أباحامد لم يدع إلى ذلك ، بل على العكس منه تماما ، فقد حث على النكاح ورغب فيه ، وبين فوائده الكثيرة ، مستشهدا بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار المروية .

---

١ تلبيس إبليس ص ٣٥٦ .

وما على القارئ الكريم إلا أن يراجع (كتاب آداب النكاح) من (الإحياء) [1] ليقف على ذلك.

ويكفي أن نجتزأ من هذا الكتاب قوله : " إن النكاح معين على الدين ، ومهين للشياطين ، وحصن دون عدو الله حصين ، وسبب للتكثير الذي به مباهاة سيد المرسلين لسائر النبيين " [2]

وقوله : " فالزوجة على التحقيق قوت وسبب لطهارة القلوب " [3]

وقوله : " ومن الطباع ما تغلب عليه الشهوة بحيث لا تحصنه المرأة الواحدة ، فيستحب لصاحبها الزيادة على الواحدة إلى الأربع ، فإن يسر الله له مودة ورحمة واطمأن قلبه بهن وإلا فيستحب له الاستبدال " [4]

وقوله: " وليس من اشتغل بإصلاح نفسه وغيره كمن اشتغل بإصلاح نفسه فقط ، ولا من صبرعلى الأذى كمن رفّه نفسه وأراحها ، فمقاساة الأهل والولد بمنزلة الجهاد في سبيل الله " [5]

فإن قلت : فكيف يتفق هذا مع ما نقله ابن الجوزي عنه ؟

قلت : إن ابن الجوزي قد اقتطع عبارة من كلام الإمام ، دون مراعاة للسياق العام ، كما أنه أسقط من النص المنقول كلمة مهمة ، تخصص ما نقله !!

وها هو ذا النص ، مضافا إليه الكلمة التي تركها ابن الجوزي : " اعلم أن المريد في ابتداء أمره (!!) ينبغي أن لا يشغل نفسه بالتزويج فإن ذلك شغل شاغل

---

١ انظر ٢/ ٢١ – ٦١ .

٢ نفسه ٢/٢٢.

٣ نفسه ٢/ ٢٩ .

٤ نفسه ٢/ ٣٠ .

٥ نفسه ٢/ ٣٢– ٣٣

يمنعه من السلوك ويستجره إلى الأنس بالزوجة ومن أنس بغير الله تعالى شغل عن الله، ولا يغرنك كثرة نكاح رسول الله صلى الله عليه و سلم فإنه كان لا يشغل قلبه جميع ما في الدنيا عن الله تعالى ، فلا تقاس الملائكة بالحدادين "[1]

فالإمام لم يدع المريدين إلى العزوبة على الإطلاق ، وفي جميع الأحوال ، وإنما في بداية رياضته فقط ؛ حتى لا ينشغل بالزواج عما هو فيه ، فيؤدي به إلى ترك الطريق رأسا .. ، فإذا قوى في المعرفة ، وتمكن في الطريق ، وتذوق حلاوته : فله أن يتزوج كما يشاء . هذا لمن ملك نفسه ، أما من غلبته شهوته ، فلم يستطع حفظ عينه مثلا ، فالزواج في حقه أولى .

وهذا ما صرح به الإمام بعد كلامه السابق مباشرة، حيث قال : " فشرط المريد العزوبة في الابتداء إلى أن يقوى في المعرفة ، هذا إذا لم تغلبه الشهوة فإن غلبته الشهوة فليكسرها بالجوع الطويل والصوم الدائم ، فإن لم تنقمع الشهوة بذلك وكان بحيث لا يقدر على حفظ العين مثلا وإن قدر على حفظ الفرج فالنكاح له أولى لتسكن الشهوة ... وإن قدر على حفظ عينه عن النساء ولم يقدر على حفظها عن الصبيان فالنكاح أولى به ؛ فإن الشر في الصبيان أكثر ... ومهما عجز المريد عن غض بصره وضبط فكره فالصواب له أن يكسر شهوته في بالنكاح"[2]

ثم إن الرجل لم يقل بوجوب العزوبة وتحريم النكاح على المريد فى بداية أمره، حتى يستحق ذاك النقد من ابن الجوزي ، وإنما قال : " هو أولى له ؛ إذا لم يمكنه الجمع بين فضل النكاح وسلوك الطريق ، وعلم أن ذلك يشغله عن حاله "[3]

---

1 الإحياء ٣ / ٩٨

2 نفسه ٣ / ٩٩.

3 نفسه ٣ / ١٠٠ .

هكذا مجرد أولوية فقط ، إذا علم أن الزواج يشغله عن حاله، وإلا فالجمع بينهما أفضل[1] ، كما هو حال النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله عنهم:

ومن ثم ينصح الغزالي المريد بأن ينظر في حاله وقلبه ، فإن وجده في العزوبة فهو الأقرب ، وإن عجز عن ذلك فالنكاح أولى به[2]

ثم إن الإمام لم يقل : إن الأنس الطبيعي بالزوجة ينافي أنس القلوب بطاعة الله تعالى ، كما اتهمه ابن الجوزي ، بل ذكر صراحة : أن من فوائد النكاح " ترويح النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر والملاعبة ، إراحة للقلب ، وتقوية له على العبادة ؛ فإن النفس ملول ، وهي عن الحق نفور .. وفي الاستئناس بالنساء من الاستراحة ما يزيل الكرب ويروح القلب.. ولذلك قال الله : { لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا } [الأعراف : ١٨٩] "[3]

بل والأكثر من ذلك : أنه يرى أن القيام بحقوق الزوجة والأولاد ، والصبر على أذاهم : رياضة للنفس وكسر للغضب وتحسين للخلق ، ويقول : " فحق على سالك الطريق الآخرة أن يجرب نفسه بالتعرض لأمثال هذه الحركات واعتياد الصبر عليها لتعتدل أخلاقه وترتاض نفسه ويصفو عن الصفات الذميمة باطنه والصبر على العيال مع أنه رياضة ومجاهدة تكفل لهم وقيام بهم وعبادة في نفسها "[4]

فهذه من فوائد النكاح عند إمامنا .

---

1 يقول أبوحامد : "اعلم أن الأفضل الجمع بينهما في حق من قدر ، ومن قويت منته وعلت همته ، فلا يشغله عن الله شاغل ، ورسولنا صلى الله عليه وسلم أخذ بالقوة وجمع بين فضل العبادة والنكاح " [الإحياء ٢ / ٣٦] .

2 نفسه ٣ / ١٠٠ بتصرف .

3 نفسه ٢ / ٣١ .

4 نفسه ٢ / ٣٤ .

وأما إعتبار الغزالي الشغل بالتزويج شغلا عن السلوك ، والأنس بالزوجة شغلا عن الله تعالى: فلم يقصد به مطلق الزواج ، كما أورد ابن الجوزي ، وإنما قصد به الإيغال في التمتع بالزوجة إلى درجة تستغرق قلبه وتنسيه ذكر ربه، فهو يقول : " الآفة الثالثة (من آفات النكاح) .. أن يكون الأهل والولد شاغلا له عن الله تعالى ، وجاذبا له إلى طلب الدنيا ، وحسن تدبير المعيشة للأولاد بكثرة جمع المال وادخاره لهم ، وطلب التفاخر والتكاثر بهم ، وكل ما شغل عن الله من أهل ومال وولد فهو مشئوم على صاحبه ، و.. أعني بهذا .. أن يدعوه إلى التنعم بالمباح، بل إلى الإغراق في ملاعبة النساء ومؤانستهن والإمعان في التمتع بهن ويثور من النكاح أنواع من الشواغل من هذا الجنس تستغرق القلب فينقضي الليل والنهار ولا يتفرغ المرء فيهما للتفكر في الآخرة والاستعداد لها.. "[1]

ألا يتنفق معي القارئ الكريم ، بعد هذا الذي سقته ، في أن ابن الجوزي كان متعسفا في نقده للغزالي ، ومغضيا عن عباراته الصحيحة الناصحة ، وفكره العام المتسق ؟!!!

خامسا : نقده للغزالي في مجال رياضة النفس بالجوع :

يزعم ابن الجوزي أن الإمام يدعو إلى تعذيب النفس ، وذلك بحرمانها من شهواتها ومنعها من لذاتها ؛ حتى تكره الدنيا وتحب الموت ..

وهذا – في نظره – إهلاك للنفس وقتل لها ، والشرع قد نهى عن ذلك ، حيث قال : " قال أبو حامد الغزالي إذا أكل الإنسان ما يستلذه قسا قلبه وكره الموت وإذا منع نفسه شهواتها وحرمها لذاتها اشتهت نفسه الإفلات من الدنيا بالموت .

١ الإحياء ٢ /٣٥ .

قال المصنف رحمه الله : واعجبا كيف يصدر هذا الكلام من فقيه ؟ أترى لو تقلبت النفس في أي فن كان من التعذيب ما أحبت الموت ، ثم كيف يجوز لنا تعذيبها وقد قال عز و جل : { وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ } [النساء: ٢٩] ورضي منا بالإفطار في السفر رفقا بها وقال : {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ } [البقرة: ١٨٥] أو ليست مطيتنا التي عليها وصولنا ؟"[1]

والواقع أن ابن الجوزي قد تصرف في نقل كلام الغزالي ، تصرفا أخل بالمعنى الذي قصد إليه الإمام ، ثم بنى عليه ما بنى ، من نقد وتحامل !!

وها أنا ذا أنقل النص بتمامه ؛ ليظهر المعنى المقصود : " فإن كل لذيذ يشتهيه الإنسان وأكله اقتضى ذلك بطراً في نفسه وقسوة في قلبه وأنساً له بلذات الدنيا حتى يألفها ويكره الموت ولقاء الله تعالى، وتصير الدنيا جنة في حقه ويكون الموت سجناً له. وإذا منع نفسه شهواتها وضيق عليها وحرمها لذاتها صارت الدنيا سجناً عليه ومضيقاً له فاشتهت نفسه الإفلات منها، فيكون الموت إطلاقها "[2]

فالرجل يحذر من إعطاء النفس كل ما تشتهيه ، تربية لها وتهذيبا ، لأنها إن أعطيت ذلك أحبت الدنيا وكرهت الموت ولقاء الله ، وفي هذا هلاكها وخسرانها دنيا وأخرى [3] ، وإذا هذبت وجوهدت كان الأمر بالعكس ..

ثم إن الإمام الغزالي لم يدع إلى منع النفس من شهواتها بالكلية ، وعلى الدوام، حتى يتهم بالدعوة إلى إهلاكها ، وإنما نادى بالتقلل من ذلك ، حتى تعتدل وتتأدب ، ثم تعود بعد ذلك إلى الاعتدال .. إذ يقول :

١ تلبيس إبليس ص ٢٧٠ – ٢٧١ .

٢ الإحياء ٣/ ٨٩ .

٣ في الدنيا بالهم والغم والمرض ، وذلك بسبب إعراضها عن الله عز وجل وإقبالها على الدنيا ، وعذاب الأخرة أشد ..كما قال ابن الجوزي نفسه في كتابه (صيد الخاطر : انظر ص ٢٨١)

" اعلم أن المطلوب الأقصى في جميع الأمور والأخلاق: الوسط، إذ خير الأمور أوساطها وكلا طرفي قصد الأمور ذميم. وما أوردناه في فضائل الجوع ربما يومئ إلى أن الإفراط فيه مطلوب وهيهات، ولكن من أسرار حكمة الشريعة أن كل ما يطلب الطبع فيه الطرف الأقصى

وكان فيه فساد جاء الشرع بالمبالغة في المنع فيه، على وجه يومئ عند الجاهل إلى أن المطلوب مضادة ما يقتضيه الطبع بغاية الإمكان. والعالم يدرك أن المقصود الوسط، لأن

الطبع إذا طلب غاية الشبع فالشرع ينبغي أن يمدح غاية الجوع، حتى يكون الطبع باعثاً والشرع مانعاً فيتقاومان ويحصل الاعتدال، فإن من يقدر على قمع الطبع بالكلية بعيد (تأمل)

فيعلم أنه لا ينتهي إلى الغاية؛ فإنه إن أسرف مسرف في مضادة الطبع كان في الشرع أيضاً ما يدل على إساءته، كما أن الشرع بالغ في الثناء على قيام الليل وصيام النهار، ثم لما علم النبي

صلى الله عليه وسلم من حال بعضهم أنه يصوم الدهر كله ويقوم الليل كله نهى عنه ، فإذا عرفت هذا فاعلم أن الأفضل بالإضافة إلى الطبع المعتدل أن يأكل بحيث لا يحس بثقل المعدة ولا يحس بألم الجوع، بل ينسى بطنه فلا يؤثر فيه الجوع أصلاً، فإن مقصود الأكل بقاء الحياة وقوة العبادة، وثقل المعدة يمنع من العبادة وألم الجوع أيضاً يشغل القلب ويمنع منها .. وإذا لم يكن للإنسان خلاص من الشبع والجوع فأبعد الأحوال عن الطرفين الوسط وهو الاعتدال ... وإليه الإشارة بقوله تعالى " وكلوا وشربوا ولا تسرفوا " ومهما لم يحس الإنسان بجوع ولا شبع تيسرت له العبادة والفكر وخف في نفسه وقوي على العمل مع خفته، ولكن هذا بعد اعتدال الطبع."[1]

---

١ الإحياء ٣ / ٩٣.

وهذا المعنى الذي قاله الإمام ذكره ناقده ابن الجوزي في موضع آخر من تلبيسه[1] ، حيث ذكر أن المراد من الرياضة كف النفس عما يؤذي من شره الشهوة والغضب ، وردها إلى الإعتدال فيه ، وقد مدح الله عز و جل من نهي النفس عن الهوى وإنما تنتهي عما تطلبه .. وقال : " إنما المقصود بالرياضة كسر شره شهوة النفس والغضب لا لإزالة أصلها ، والمرتاض كالطبيب العاقل عند حضور الطعام يتناول ما يصلحه ويكف عما يؤذيه وعادم الرياضة كالصبي الجاهل يأكل ما يشتهي ولا يبالي بما جنى "

فقل لي بربك : هل يوجد أي فرق بين ما قاله ابن الجوزي وبين ما يدعو إليه إمامنا الغزالي ؟!!!

هذا وقد أقر أبو الفرج بأن السلف كانوا يقللون من الطعام ، فقال : " فإن قيل: كيف تمنعون من التقلل وقد رويتم أن عمر رضي الله عنه كان يأكل كل يوم إحدى عشر لقمة ، وأن ابن الزبير كان يبقى أسبوعا لا يأكل ، وأن إبراهيم التميمي بقي شهرين . قلنا قد يجري للإنسان من هذا الفن في بعض الأوقات غير أنه لا يدوم عليه ولا يقصد الترقي إليه وقد كان في السلف من يجوع عوزا وفيهم من كان الصبر له عادة لا يضر بدنه . وفي العرب من يبقى أياما لايزيد على شرب اللبن .ونحن لا نأمر بالشبع ، إنما ننهى عن جوع يضعف القوة ، ويؤذي البدن وإذا ضعف البدن قلت العبادة "[2]

وهذا الذي تخوف من ابن الجوزي من ضعف البدن عن العبادة ، قد حذر منه الغزالي ، كما رأينا في نصه السابق .

---

١ ص ٤٣٢.

٢ تلبيس إبليس ص ٢٦٩.

خلاصة القول : إن أباالفرج قد نظر إلى وجه واحد من كلام أبي حامد ، ولم ينظر إلى الوجوه الأخرى.

سادسا : اتهامه للغزالي بتحريم الجمع بين شهوتين :

يستقبح ابن الجوزي قول أبي حامد : " لا ينبغي للمريد إذا تاقت نفسه إلى الجماع أن يأكل ، فيعطي نفسه شهوتين ، فتقوى عليه "[1] ؛ لأنه صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه (طاف على نسائه بغسل واحد)[2] فهلا اقتصر على شهوة واحدة ؟ وصح أيضا (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يَأْكُلُ الْقِثَّاءَ بِالرُّطَبِ.)[3] وهاتان شهوتان ! ..[4]

وأقول : إن ابن الجوزي قد انتزع ذلك النص عن سياقه الذي ورد فيه ، فقد تبين بالرجوع إلى كلام الإمام ، أنه يتحدث عن الإسراف في الشهوات ، والإفراط في أكل اللحم بالذات ، الذي يؤدي بدوره إلى الإفراط في الجماع ، وفي ذلك من الأضرار ما فيه ، سواء في الدين أو الدنيا .. إنه يقول : " فكفى بالمرء إسرافا أن يأكل كل ما يشتهيه

---

١ نفسه ص ٢٦٦ ، وقارن الإحياء ٣/ ٩٢ .

٢ أخرجه البخاري: في صحيحه: كتاب الغسل باب إذا جامع ثم عاد (٢٦٨) بمعناه . ومسلم فى صحيحه كتاب الحيض باب جواز نوم الجنب (٧٣٤) بلفظ : (كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ.) ، كلاهما عن أنس بن مالك رضى الله عنه .وغيرهما .

٣ أخرجه البخاري: في صحيحه كتاب الأطعمة باب القثاء بالرطب ، (٥٤٤٠) عن عبد الله بن جعفر رضى الله عنهما ، بلفظ (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقثاء) . و أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الأشربة باب أكل القثاء بالرطب (٥٤٥١) عنه أيضا ، بلفظ مقارب . وغيرهما .

٤ انظر تلبيس ص ٢٦٦- ١٦٧

.. فينبغي ألا يواظب على أكل اللحم .. إن للمداومة على اللحم ضراوة كضراوة الخمر ، ومهما كان جائعا وتاقت نفسه إلى الجماع فلا ينبغي أن يأكل ويجامع فيعطي نفسه شهوتين ، فتقوى عليه ، وربما طلبت النفس الأكل لينشط في الجماع "[1]

فهو يحث المريد – في بداية الطريق – على عدم طاعة النفس في ميلها إلى الشهوات ، حتى لا يحدث ما حذر منه سابقا ، من التمسك بالدنيا ونسيان الآخرة، فإذا قوي في المعرفة ، وتمكن من السيطرة على نفسه ، استغنى عن ذلك ، يقول الغزالي : " إن العارف الكامل يستغني عن الرياضة "[2]

فأي قبح في هذا الكلام الذي ذكره الإمام ؟!!

ألم يذكر ابن الجوزي نفسه أن الغاية من اللذات الحسية لا يمكن نيلها ، وأن من بالغ فيها عاد بالأذى على نفسه ، " كمن يأكل كثيرا ، أو ينكح كثيرا . فالسعيد من اهتم لحفظ دينه واخذ من ذلك بمقدار الحاجة "[3] ؟!

ألم يعترف أبو الفرج بأن السلف كانوا يتركون فضول الشهوات ، وأن بعضهم كان لا يجمع بين إدامين ، وينهى عن ذلك ؟!!

لنقرأ : " وإنما نهى بعض القدماء عن الجمع بين إدامين على الدوام لئلا يتخذ ذلك عادة فيحوج إلى كلفة ، وإنما تجنب فضول الشهوات لئلا يكون سببا لكثرة الأكل وجلب النوم ، ولئلا تتعود فيقل الصبر عنها فيحتاج الإنسان إلى تضييع العمر في كسبها ، وربما تناولها من غير وجهها وهذا طريق السلف في ترك فضول الشهوات "[4]

---

١ الإحياء ٣ / ٩٣.

٢ نفسه ٣ / ٩٥

٣ صيد الخاطر ص ٣١٣ .

٤ تلبيس ص ٢٦٧ .

أليس هذا هو ما يقوله الغزالي ؟!!

سابعا : اتهامه للغزالي بتأييد أفعال مخالفة للشريعة :

ينكر ابن الجوزي على الغزالي حكايته عن بعض الصوفية أفعالا مخالفة للشريعة في نظره :

١- فيقول : " وقد حكى أبو حامد الغزالي في كتاب الإحياء قال : كان بعض الشيوخ في بداية إرادته يكسل عن القيام فألزم نفسه القيام على رأسه طول الليل لتسمح نفسه بالقيام عن طوع .

قال : وعالج بعضهم حب المال بأنه باع جميع ماله ورماه في البحر إذا خاف من تفرقته على الناس رعونة الجود ورياء البذل . قال : وكان بعضهم يستأجر من يشتمه على ملأ من الناس ليعود نفسه الحلم . قال : وكان آخر يركب البحر في الشتاء عند اضطراب الموج ليصير شجاعا .

قال المصنف رحمه الله : أعجب من جميع هؤلاء عندي أبو حامد كيف حكى هذه الأشياء ولم ينكرها ؟ وكيف ينكرها وقد أتى بها في معرض التعليم ؟ وقال قبل أن يورد هذه الحكايات : ينبغي للشيخ أن ينظر إلى حالة المبتدىء ، فان رأى معه مالا فاضلا عن قدر حاجته أخذه وصرفه في الخير وفرغ قلبه منه حتى لا يلتفت إليه، وإن رأى الكبرياء قد غلب عليه أمره أن يخرج إلى السوق للكد ويكلفه السؤال والمواظبة على ذلك ، وإن رأى الغالب عليه البطالة استخدمه في بيت الماء وتنظيفه وكنس المواضع القذرة وملازمة المطبخ ومواضع الدخان ، وإن رأى شره الطعام غالبا عليه ألزمه الصوم وان رآه عزبا ولم تنكسر شهوته بالصوم أمره أن يفطر ليلة على الماء دون الخبز وليلة على الخبز دون الماء ويمنعه اللحم رأسا .

قلت : وإني لأتعجب من أبي حامد كيف يأمر بهذه الأشياء التي تخالف الشريعة ؟ وكيف يحل القيام على الرأس طول الليل .. ؟ وكيف يحل رمي المال في البحر وقد نهى رسول الله عن إضاعة المال ؟ وهل يحل سب مسلم بلا سبب ؟ وهل

يجوز للمسلم أن يستأجر على ذلك ؟ وكيف يجوز ركوب البحر زمان اضطرابه ؟ وكيف يحل السؤال لمن يقدر أن يكتسب ؟ .. "[1]

هكذا يرميه أبو الفرج بهذه التهمة الثقيلة ، الأمر بما يخالف الشريعة ، وإني لأتعجب – أمام هذا – منه بقدر تعجبه من أبي حامد ! : إذ أنه من المعلوم أن الغزالي قد أوصى مرارا وتكرارا باتباع الشريعة ، وحذر من مخالفتها ، ولقد قال هنا – قبل العبارات التي نقلها ابن الجوزي مباشرة – : " فإن كان المريد مبتدئا جاهلا بحدود الشرع فيعلمه (الشيخ) أولا الطهارة والصلاة وظواهر العبادات ، وإن كان مشغولا بمال حرام أو مقارفة لمعصية فيأمره أولا بتركها ، فإذا تزين بالعبادات ، وطهر عن المعاصي الظاهرة جوارحه ، نظر (الشيخ) بقرائن الأحوال إلى باطنه ليتفطن لأخلاقه وأمراض قلبه "[2]

فهو إذن يأمر باتباع الشرع ظاهرا وباطنا .

وأما تلك الحكايات التي تعلق بها ابن الجوزي : فهي أمثلة ذكرها الإمام ليعرف المريد طريقة معالجة القلوب من أمراضها ، بغرض التنبيه " على أن الطريق الكلي فيه (هو) سلوك مسلك المضادة لكل ما تهواه النفس وتميل إليه "[3] وهو مأخوذ من قوله تعالى: { وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (٤٠) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى (٤١) }[النازعات]

ويبين الإمام أن أولئك المشايخ المحكي عنهم تلك الحكايات " كانوا يروضون أنفسهم حتى يخلصهم الله من النظر إلى الخلق ، ثم من النظر إلى النفس ؛ فإن الملتفت إلى نفسه محجوب عن الله تعالى ، وشغله بنفسه حجاب له "[4]

١ تلبيس إبليس ص ٤١٧ . وقارن الإحياء ٣ / ٥٩ .

٢ الإحياء ٣/ ٥٩ – ٦٠ .

٣ نفسه ٣ / ٦٠ .

٤ نفسه ٤ / ٣٤٧ .

وقد نجحوا في معالجة قلوبهم ، وترويض نفوسهم ، بهذه الوسائل ، كهذا الذي " كان يعود نفسه الحلم ويزيل عن نفسه شدة الغضب ، فكان يستأجر من يشتمه على ملأ من الناس ، ويكلف نفسه الصبر ويكظم غيظه ، حتى صار الحلم له عادة ، بحيث كان يضرب به المثل " [1]

ومن ثم فما فعله هؤلاء المشايخ ، كان نوعا من التربية الخاصة ، لجأوا إليها لإصلاح قلوبهم، وهم لم يزعموا – يوما – أن أفعالهم تلك تعتبر مبدأ عاما يجب على جميع المريدين أن يلتزموه ، حتى يستحقوا كل هذا اللوم والنقد القاسي من ابن الجوزي ، بل بينوا أنه قد يتحد الداء ويختلف الدواء ، لاختلاف المرضى ، ومن ثم ينبغي على الشيخ " أن ينظر في مرض المريد ، وفي حاله ، وسنه ، ومزاجه ، وما تتحمله بنيته من الرياضة ، ويبني على ذلك رياضته " [2] ؛ لأنه لو أشار على المريدين بنمط واحد من الرياضة أهلكهم ، وأمات قلوبهم .

وعليه فمن مرض بمثل مرضهم ، ثم لم يطق دواءهم ، أو لم يمرض به أصلا ، " فلا ينبغي أن ينكر إمكان الشفاء في حق من داوى نفسه بعد المرض .. ، فأقل درجات الصحة الإيمان بإمكانها ، فويل لمن حرم هذا القدر القليل أيضا ، وهذه أمور جلية في الشرع واضحة ، وهي مع ذلك مستبعدة عند من يعد نفسه من علماء الشرع " [3] هكذا قال حجة الإسلام .

٢– حكايات أخرى في نفس الصدد :

وينكر ابن الجوزي على الغزالي أيضا حكايته عن الشبلي أنه " أخذ خمسين دينارا فرماها في دجلة ، وقال ما أعزك أحد إلا أذله الله " [4] ؛ لأن ذلك إضاعة

١ نفس المصدر السابق ٣ / ٦٠ .

٢ نفسه ٣ /٥٩.

٣ نفسه ٤ / ٣٤٨ .

٤ تلبيس إبليس ص ٤٢٥

للمال ، وهو لايجوز، والعجب أن أباحامد ذكر هذه الحكاية على سبيل المدح ، لا على وجه الإنكار.[1]

وينكر عليه حكايته عن " أبي يزيد أنه قال : دعوت نفسي إلى الله عز وجل فجمحت ، فعزمت عليها ألا أشرب الماء سنة ، ولا أذوق النوم سنة ، فوفت لي بذلك " [2] ؛ لأن ما فعله أبو يزيد مذموم ؛ لأنه منع نفسه حقها ، وهذا ظلم لها ، ولا يحل للإنسان أن يؤذي نفسه ..[3]

قلت : إن ابن الجوزي قد انتزع من قصة الشبلي ما يخدم نقده ويشوه صورة الرجل ، وترك منها ما يمدح عليه ، وها هي الحكاية بكاملها : " قال أحمد النقيب: دخلت على الشبلي فقال مفتوناً يا أحمد فقلت: ما الخبر؟ قال: كنت جالساً فجرى بخاطري أنك بخيل، فقلت: ما أنا بخيل، فعاد مني خاطري وقال: بل أنت بخيل، فقلت: ما فتح اليوم علي بشيء إلا دفعته إلى أول فقير يلقاني، قال: فما استتم الخاطر حتى دخل علي صاحب المؤنس الخادم ومعه خمسون ديناراً فقال : اجعلها في مصالحك، قال: وقمت فأخذتها وخرجت وإذا بفقير مكفوف بين يدي مزين يحلق رأسه فتقدمت إليه وناولته الدنانير، فقال: أعطها المزين، فقلت: إن جملتها كذا وكذا، قال: أوليس قد قلنا لك إنك بخيل؟ قال: فناولتها المزين فقال المزين: قد عقدنا لما جلس هذا الفقير بين أيدينا أن لا نأخذ عليه أجراً، قال: فرميت بها في دجلة وقلت: ما أعزك أحد إلا أذله الله عز وجل." [4]

١ نفس المصدر والصفحة بتصرف .

٢ نفسه ص ٢٦٣ .

٣ انظر نفس المصدر ص ٢٧١.

٤ الإحياء ٣ / ٢٤.

فالشيخ الشبلي – رحمه الله – أراد أن يعطي الدنانير للفقير (وهذا ما يمدح عليه)، فلما لم يجد من يأخذها منه ، وتأكد له خاطر البخل بما قاله الفقير– وهو إلهام – ألقى بها في النهر؛ تخلصا مما يشعر به من البخل ..

فلماذا يصر ابن الجوزي على إظهار ما ينتقد عليه القوم وإخفاء ما يمدحون عليه ؟ !![1]

وأما ما ذكره عن أبي يزيد – رحمه الله – فقد أغفل ابن الجوزي أن ذلك كان منه في بداية الطريق ، حيث قيل له : " حدثنا عن رياضة نفسك في بدايتك ، فقال : نعم دعوت نفسي ...إلخ "[2]

فالرجل عالج جماح نفسه ، في بداية أمره ، بترك أمر مباح ، وهو يتحمل ذلك ، ولم يتأذ به ، وقد قال ناقده ابن الجوزي – في كتابه ذم الهوى[3] – : "وقد كان أهل الحزم يعودون أنفسهم مخالفة هواها ، وإن كان مباحا ؛ ليقع التمرين للنفس على ما ترك الهوى مطلقا ، وليطلب الأرباح في المعاملة بترك المباح " .

فهذا هذا !! .

على أنه ينبغي الاعتراف بأن بعض الأفعال المحكية عن بعض المشايخ ، في جوازها " نظر من حيث الفقه "[4] كما ذكر الغزالي نفسه ، لكنه اعتذر عنهم بقوله : " إلا أن أرباب الأحوال ربما يعالجون أنفسهم بما لا يفتي به الفقيه ، مهما رأوا إصلاح قلوبهم فيه ، ثم يتداركون ما فرط منهم فيه من صورة التقصير ، كما فعل بعضهم ؛ فإنه عرف بالزهد وأقبل الناس عليه ، فدخل حماما ، ولبس ثياب

---

١ ويبدو أن الرجل استشعر بوخز ما فعل ، فكتب كتابا آخر – غير التلبيس– ذكر فيه محاسن القوم ، وهو كتاب (صفة الصفوة) فلعل هذا ما يشفع له..

٢ الإحياء ٤/ ٣٤٥ .

٣ ص ٥٤ ، تحقيق مصطفى عبد الواحد .

٤ الإحياء ٣/ ٢٨١.

غيره ، وخرج فوقف في الطريق حتى عرفوه ،فأخذوه وضربوه واستردوا منه الثياب ، وقالوا إنه طرار وهجروه "[1]

قلت : وكما فعل من باع جميع ماله ورماه في البحر ، خوفا من رياء البذل !!

ومهما يكن من أمر : فإن هذه الحكايات هي التي أثارت ابن الجوزي على الغزالي ، وجعلته يقول : " سبحان من أخرج أباحامد من دائرة الفقه بتصنيفه كتاب الإحياء ؛ فليته لم يحك فيه مثل هذا الذي لا يحل ، والعجب منه أن يحكيه ويستحسنه ، ويسمي أصحابه أرباب الأحوال ، وأي حالة أقبح وأشد من حال من يخالف الشرع ويرى المصلحة في النهي عنه .. "[2]

وعلى كل : فالإمام الغزالي والصوفية – رضي الله عنهم – قد يجوزون اللجوء إلى بعض التصرفات الخاصة في مجال الرياضة ؛ قصدا منهم لتربية نفوسهم ، حتى ينالوا رضى ربهم ، ويكون لهم الحسنى وزيادة ..

والفقيه ابن الجوزي يختلف معهم في جواز الوسيلة ، مع اتفاقه معهم في صحة القصد ..ولكل وجهة ...

ولا يخفى أن طريقة الغزالي التصوف ، والتعمق في الحقائق ، ومحبة إشارات القوم ، بينما طريقة ابن الجوزي الوقوف مع ظاهر الشريعة ، واختلاف الطريقين يبرز تباين المزاجين ..[3]

---

١ المصدر السابق ٣/ ٢٨١ وانظر ٤/ ٣٤٧ حيث ذكر الغزالي هذه القصة مرة أخرى ، مبينا أن صاحبها هو (ابن الكريبي أستاذ الجنيد) وفيها قوله " فصرت أعرف بلص الحمام ، فسكنت نفسي " ، وانظر نقد ابن الجوزي لهذه القصة في التلبيس ص ٤١٩ .

٢ تلبيس إبليس ص ٤١٩ .

٣ كما ألمح إليه تاج الدين السبكي ، [انظر طبقات الشافعية ٦ / ٢٥]

الفصل الثالث

نقد ابن الجوزي للغزالي في مجال المقامات :

أولا : نقده للغزالي لإباحته دخول المفازة بغير زاد :

يهاجم ابن الجوزي أباحامد ؛ لأنه اعتذر عن بعض المرتاضين في دخولهم المفازة للسياحة بغير زاد ، حيث قال : " إن هؤلاء القوم ظنوا أن التوكل ترك الأسباب ، ولو كان هكذا لكان رسول الله حين تزود لما خرج إلى الغار قد خرج من التوكل وكذلك موسى لما طلب الخضر تزود حوتا ، وأهل الكهف حين خرجوا فاستصحبوا دراهم واستخفوا ما معهم ، وإنما خفي على هؤلاء معنى التوكل لجهلهم ، وقد اعتذر لهم أبو حامد فقال : لا يجوز دخول المفازة بغير زاد ، إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون الإنسان قد راض نفسه حيث يمكنه الصبر على الطعام أسبوعا ونحوه.

والثاني : أن يمكنه التقوت بالحشيش ولا تخلوا البادية من أن يلقاه آدمي بعد أسبوع أو ينتهي إلى حلة أو حشيش يزجى به وقته .

قال المصنف رحمه الله قلت : أقبح ما في هذا القول أنه صدر من فقيه؛ فإنه قد لا يلقى أحدا ، وقد يضل ، وقد يمرض فلا يصلح له الحشيش ، وقد يلقى من لا يطعمه ويتعرض بمن لا يضيقه ، وتفوته الجماعة قطعا وقد يكون ولا يلبه أحد.."[1]

والحق أن إمامنا الغزالي- رحمه الله تعالى – قد نص على أن التوكل لا ينافي الأخذ بالأسباب ؛ لأن الله قد ربط بينها وبين المسببات، بحيث لا توجد بدونها ..

---

١ تلبيس ص ٣٦٣ ، وقارن الإحياء ٤/ ٢٥٩ .

لنستمع لهذا الكلام القيم منه : " اعلم أن العلم يورث الحال ، والحال يورث الأعمال ، وقد يظن أن معنى التوكل ترك الكسب بالبدن ،وترك التدبير بالقلب ، والسقوط على الأرض كالخرقة الملقاة .. وهذا ظن الجهال ؛ فإن ذلك حرام ..

وذلك (أي السبب المقطوع به في جلب النافع) مثل الأسباب التي ارتبطت المسببات بها بتقدير الله ومشيئته ارتباطا مطردا لا يختلف ،كما أن الطعام إذا كان موضوعا بين يديك ، وأنت جائع محتاج ، ولكنك لست تمد اليد إليه ، وتقول أنا متوكل وشرط التوكل ترك السعي

.. فهذا جنون محض وليس من التوكل فى شيء ، فإنك إن انتظرت أن يخلق الله تعالى فيك شبعا دون الخبز ، أو يخلق فى الخبز حركة إليك ، أو يسخر ملكا ليمضغه لك ويوصله إلى معدتك : فقد جهلت سنة الله تعالى ..

فليس التوكل فى هذا المقام بالعمل بل بالحال والعلم :

أما العلم : فهو أن تعلم أن الله تعالى خلق الطعام واليد والأسنان وقوة الحركة وأنه هو الذى يطعمك ويسقيك.

وأما الحال : فهو أن يكون سكون قلبك واعتمادك على فعل الله تعالى لا على اليد والطعام ، وكيف تعتمد على صحة يدك وربما تجف فى الحال وتفلج ؟ وكيف تعول على قدرتك وربما يطرأ عليك فى الحال ما يزيل عقلك ويبطل قوة حركتك ؟ .. وإذا احتمل أمثال ذلك ولم يكن لها علاج إلا بفضل الله تعالى فبذلك فلتفرح وعليه فلتعول ، فإذا كان هذا حاله وعلمه فليمد اليد فإنه متوكل "[1]

. ويصرح الغزالي بأن استصحاب الزاد في السفر لا يتنافى مع التوكل ، إذ يقول: إن " استصحاب الزاد في البوادي سنة الأولين ، ولا يزول التوكل به بعد أن يكون الاعتماد على فضل الله تعالى لا على الزاد "[2]

---

١ الإحياء ٤ / ٢٥٨ – ٢٥٩.

٢ نفسه ٤ / ٢٥٩.

وهذا يرى إمامنا أن من انحاز إلى شعب من شعاب الجبال ، حيث لا ماء ولا حشيش ولا يطرقه طارق فيه ، وجلس متوكلا، فهو آثم به ، ساع في هلاك نفسه؛ لأن ترك الأسباب كلها– في رأيه – مراغم للحكمة وجهل بسنة الله تعالى ، والعمل بموجب سنة الله تعالى مع الاتكال على الله عز و جل دون الأسباب لا يناقض التوكل .[1]

ومن ثم فالتوكل عند إمامنا الغزالي هو " سكون النفس إلى مسبب السبب لا إلى السبب "[2]

وهذا ما قاله ناقده ابن الجوزي في تعريف التوكل ، حيث قال :" إنه ثقة القلب بالله عز وجل "[3]

وعلى هذا فلا يوجد فرق بين الإمامين في موضوع التوكل !!

والخلاف الوحيد في وجهة النظر بينهما : يرجع إلى الاجتهاد في الفتوى فحسب ، فإن الغزالي يفتي بجواز دخول البادية بغير زاد ، فقط ، للمرتاضين الذين يمكنهم الصبر عن الطعام مدة ، بلا ضيق قلب وتشويش خاطر ، ويستطيعون التقوت بنبات البادية ، بحيث لا يهلكون ، وإلا فلا ..

بينما يرى ابن الجوزي أن دخولها بغير زاد حرام مطلقا ؛ لأنه يفضي إلى الهلاك غالبا .[4]

---

١ نفسه ٤ / ٢٦٠ بتصرف .

٢ نفسه .

٣ تلبيس ص ٢٣١ .

٤ وأجدني مع فتوى ابن الجوزي ؛ لأن كلام الغزالي هنا لا مبرر شرعيا له ، ولا دليل يـدل عليه !!

وكلاهما متفق على أن الأخذ بالأسباب لا يتنافى مع التوكل ، كما رأينا من قبل.

ثانيا: اتهامه للمحاسبي والغزالي بعدم فهم حقيقة الزهد.

يذكر ابن الجوزي أن إبليس لبس على أوائل الصوفية ، لصدقهم في الزهد ، فأراهم عيب المال وخوفهم من شره ، فتجردوا من الأموال ، وجلسوا على بساط الفقر.؟

ثم بعد هذا التعميم ولى وجهه النقدي نحوه الإمامين الكبيرين المحاسبي والغزالي ، فاتهمهما بسوء فهم المراد بالمال ، إذ حثا على عدم جمعه والتجرد منه ، تزهدا ..

حيث قال :" ولست أتعجب من المتزهدين الذين فعلوا هذا مع قلة علمهم ، وإنما العجب من أقوام لهم عقل وعلم [1] ، وكيف حثوا على هذا وأمروا به مع مصادمته للعقل والشرع ؟

وقد ذكر الحارث المحاسبي في هذا كلاما طويلا ، وشيده أبو حامد الغزالي ونصره ، والحارث عندي أعذار من أبي حامد ؛ لأن أبا حامد كان أفقه ، غير أن دخوله في التصوف أوجب عليه نصرة ما دخل فيه.

فمن كلام الحارث المحاسبي في هذا أنه قال : أيها المفتون متى زعمت أن جمع المال الحلال أعلى وأفضل من تركه فقد أزريت بمحمد والمرسلين ، وزعمت أن محمدا لم ينصح الأمة إذ نهاهم عن جمع المال وقد علم أن جمعه خير لهم ، وزعمت أن الله لم ينظر لعباده حين نهاهم عن جمع المال وقد علم أن جمعه خير لهم ، وما ينفعك الاحتجاج بمال الصحابة ، ود ابن عوف في القيامة أن لو لم يؤت من الدنيا إلا قوتا .. وقد كان الصحابة رضي الله عنهم إذا لم يكن عندهم شيء فرحوا ،

---

١ وهذا من إنصاف ابن الجوزي ، على كل حال .

وأنت تدخر المال وتجمعه خوفا من الفقر ، وذلك من سوء الظن بالله وقلة اليقين بضمانه وكفى به إثما ، وعساك تجمع المال لنعيم الدنيا وزهرتها ولذاتها .. وأنت تأسف على ما فاتك غير مكترث بقربك من عذاب الله عز و جل ، ويحك هل تجد في دهرك من الحلال كما

وجدت الصحابة ، وأين الحلال فتجمعه ؟ ويحك إني لك ناصح أرى لك أنك تقنع بالبلغة ، ولا تجمع المال لأعمال البر فقد سئل بعض أهل العلم عن الرجل يجمع المال لأعمال البر فقال تركه أبر منه ..

قال المصنف : فهذا كله كلام الحارث المحاسبي ، ذكره أبو حامد وشيده ، وقواه بحديث ثعلبة فانه أعطى المال فمنع الزكاة ، قال أبو حامد : فمن راقب أحوال الأنبياء والأولياء وأقوالهم ، لم يشك في أن فقد المال أفضل من وجوده، وإن صرف إلى الخيرات ، إذ أقل ما فيه اشتغالهم بإصلاحه عن ذكر الله عز و جل . فينبغي للمريد أن يخرج من ماله حتى لا يبقى له إلا قدر ضرورته فما بقي له درهم يلتفت إليه قلبه فهو محجوب عن الله عز و جل .

قال المصنف : وهذا كله بخلاف الشرع والعقل وسوء فهم للمراد بالمال "[١]

والواقع أن ابن الجوزي قد أغضى عن الظروف التي قال فيها المحاسبي – رضى الله عنه – كلامه السابق ، والمقصد الذي قصد إليه .

وأبدأ ببيان الظروف ، ثم أختم ببيان المقصد إن شاء الله تعالى :

أما الظروف : فقد كان الحارث بصدد عقد مقارنة بين ما كان عليه السلف الصالح – رضى الله عنهم – من زهد وورع واتقاء للشبهات في طلب المال، وبذله في أوجه الخير .. ، وبين ما كان عليه أهل عصره ، من انهماك في طلب المال، والحرص على جمعه من أي طريق ، بقصد التفاخر به والتكاثر..

١ تلبيس إبليس ص ٢٢١ – ٢٢٣ وقارن الإحياء ٣ / ٢٥٩ – ٢٦٧ .

وللأسف يحتجون على أفضلية جمعه بأغنياء الصحابة ، وبكثرة مال عبد الرحمن بن عوف – رضي الله عنه – ويشبهون أنفسهم بهم ، فتصدى المحاسبي للرد على هؤلاء الذين يصفهم (بعلماء السوء).

هذا هو الجو العام الذي جرى فيه كلام المحاسبي رحمه الله .

وأنقل للقارئ الكريم جانبا من كلام الرجل ، يبين الظروف ويوضح المقصد، وإن كان كلامه جديرا بأن يحكى على وجهه ؛ لأنه حبر الأمة في علم المعاملة ، وله السبق على جميع الباحثين عن عيوب النفس ، وآفات الأعمال وأغوار العبادات ، كما وصفه أبو حامد[١]

يقول الإمام المحاسبي : " ويحك أيها المفتون ، إن احتجاجك بمال عبدالرحمن بن عوف مكيدة من الشيطان ، ينطق بها علي لسانك فتهلك ؛ لأنك متى زعمت أن أخيار الصحابة أرادوا المال للتكاثر والشرف والزينة ، فقد اغتبت السادة ونسبتهم إلى أمر عظيم ... فالعجب كل العجب لك يا مفتون ، تتمرغ في تخاليط الشبهات والسحت وتتكالب على أوساخ الناس ، وتتقلب في الشهوات والزينة والمباهاة ، وتتقلب في فتن الدنيا ثم تحتج بعبد الرحمن ، وتزعم أنك إن جمعت فقد جمعه الصحابة ، كأنك أشبهت السلف وفعلهم ، ويحك إن هذا من قياس إبليس ، ومن فتياه لأوليائه ، وسأصف لك أحوالك وأحوال السلف لتعرف فضائحك وفضل الصحابة .

ولعمري لقد كان لبعض الصحابة أموال أرادوها للتعفف ، والبذل في سبيل الله ، فكسبوا حلالا ، وأكلوا طيبا ، وأنفقوا قصدا ، وقدموا فضلا ، ولم يمنعوا منها حقا ، لم يبخلوا بها ، لكنهم جادوا لله بأكثرها، وجاد بعضهم بجميعها، وفي الشدة آثروا على أنفسهم كثيرا ، فبالله أكذلك أنت ؟ والله إنك لبعيد الشبه بالقوم...

١ الأحياء ٣/ ٢٥٨ بتصرف .

وأنت تدخر المال وتجمعه خوفا من الفقر ، وذلك من سوء الظن بالله عز وجل ... وعساك تجمع المال للتكاثر والعلو ... وعساك المكث في الدنيا أحب إليك من النقلة إلى جوار الله ... وعساك تأسف على ما فاتك من عرض الدنيا ... ولعلك تخرج من دينك أحيانا لتوفير دنياك ...وخوفك من ذهاب مالك أكثر من خوفك من الذنوب ، وعساك تبذل للناس ما جمعت من الأوساخ كلها للعلو والرفعة في الدنيا ...

فكيف تنطق عند ذوي الألباب وهذه المثالب فيك ؟أف لك متلوثا بالأقذار وتحتج بمال الأبرار ... ويحك هل تجد من الحلال في دهرك كما وجدوا في دهرهم ، أو تحسب أنك محتاط في طلب الحلال كما احتاطوا . لقد بلغني أن بعض الصحابة قال : كنا ندع سبعين بابا من الحلال مخافة أن نقع في باب من الحرام ...

وبعد : فلو كان الحلال موجودا لديك أما تخاف أن يتغير عند الغنى قلبك .. ويحك لأجل هذه المسائل يخاف المتقون أن يتلبسوا بالدنيا فرضوا بالكفاف منها ، وعملوا بأنواع البر من كسب المال ، فلك ويحك بهؤلاء الأخيار أسوة..

ويحك إن كنت مفتونا بحب المال والدنيا فكن مقرا أن الفضل والخير في الرضا بالبلغة ومجانبة الفضول . نعم وكن عند جمع المال مزريا على نفسك .. وجلا من الحساب ، فذلك أنجى لك وأقرب إلى الفضل من طلب الحجج لجمع المال "[1]

وبهذا يتضح أن المحاسبي – رحمه الله – كان يبين لأهل عصره محاذير وضوابط جمع المال وإنفاقه ، في ضوء تعاليم الدين ، ومنهج السلف الصالحين .. خوفا عليهم من فتنته .

هذا ما قصده الرجل من كلامه عن المال ، وهو مقصد صحيح ، وكلام سليم ، عند المنصفين .

---

١ الإحياء ٣/ ٢٥٨ – ٢٦٥ .

والعجيب أن ناقده ابن الجوزي قد اعترف بنفس المعنى تقريبا : لنتأمل " لا ينكر أنه يخاف من فتنتة ، وأن خلقا كثيرا اجتنبوه لخوف ذلك ، وأن جمعه من وجهة يعز، وسلامة القلب من الافتنان به يبعد ، واشتغال القلب مع وجوده بذكر الآخرة يندر ، ولهذا خيف فتنة "[1]

فما الذي جعل ابن الجوزي يثور هذه الثورة على الرجلين إذن ؟ إنه فهم من كلامهما أنهما يدعوان إلى الخروج من جميع المال ، ويحثان على عدم جمعه من الأساس ، بحيث يكون المرء عالة على غيره :

وهذا غير صحيح ، لأن عبارات المحاسبي السابقة ، ناطقة بأنه لا بأس بجمعه ، ولكن من الحلال ، وبقصد العفة عن السؤال ، والبذل له في سبيل الملك العلام ، كما كان يفعله السلف الكرام ..

وغاية ما في الأمر أن الإمامين يفضلان الفقير الصابر ، القانع بالبلغة ، على الغني الشاكر ، " إلا في موضعين – كما يقول الغزالي – أحدهما : غنى مثل غنى عائشة – رضي الله عنها – يستوي عنده الوجود والعدم .

والثاني : الفقر عن مقدار الضرورة ؛ فإن ذلك يكاد يكون كفرا ،ولا خير فيه بوجه من الوجوه ."[2]

ويؤكد الغزالي على أن الغني المنفق ماله في الخيرات أفضل من الفقير الحريص، ويقول : " وكم من غني لم يشغله الغنى عن الله عز وجل ، مثل سليمان عليه السلام ، وعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف – رضي الله عنهما – وكم من فقير شغله الفقر وصرفه عن المقصد "[3]

---

١ تلبيس إبليس ص ٢٢٤ .

٢ الإحياء ٤ / ٢٠٠ .

٣ نفسه ٤ / ١٩٦– ١٩٨ .

هذا وقد أقر ابن الجوزي بأن قوما من السلف قد تجافوا عن المال " إيثارا للتشاغل بالعبادات ، وجمع الهمم ، فقنعوا باليسير " [١]

ثم قال " ولو قال هذا القائل : إن التقلل منه أولى ، قرب الأمر ، ولكنه زاحم به مرتبة الإثم " [٢]

وهذا بالضبط ما ذهب إلبه الإمامان المحاسبي والغزالي ، ولم يقولا قط بتحريم جمع المال ، للأغراض المشروعة ، ولا بإثم صاحبه .

وبهذا يظهر أنه لا خلاف – عند التحقيق – بينه وبين الإمامين ..

---

١ تلبيس إبليس ص ٢٢٨ .

٢ نفسه .

الفصل الرابع

نقد ابن الجوزي للغزالي لإباحته السماع .

يتفق ابن الجوزي مع الغزالي في إباحة (غناء الحجيج في الطرقات ، وإنشاد الغزاة والمبارزين ، والحداة) ؛ لأنهم ينشدون أشعارا ، وليس في إنشادهم إياها ما يطرب ويخرج عن الاعتدال .. [١]

لكنه ينكر عليه ، وعلى الصوفية ، إباحتهم الأشعار التي ينشدها المغنون المتهيئون للغناء ، يصفون فيها المستحسنات .. ؛ لأنه – في نظره – غناء يحرك الطباع ، ويخرجها عن الاعتدال ، ويثير كامنها من حب اللهو.. فيقول : " والقوم قد أباحوه على الإطلاق ، للشاب والمبتدئ والصبي والجاهل ، حتى قال أبو حامد الغزالي : إن التشبيب بوصف الخدود والأصداغ وحسن القد والقامة ، وسائر أوصاف النساء ، الصحيح أنه لا يحرم " [٢]

ثم قام ابن الجوزي بعرض آراء المذاهب الفقهية في هذا القسم من الغناء ، منتهيا إلى ترجيح القول بحظره ، ومن ثم قام بالرد على أدلة المجيزين له [٣]

ودون الخوض في هذا الجدل الفقهي الطويل ، نكتفي بذكر جملة قالها ابن الجوزي تغنينا عن التطويل ، وهي " وقد تكلم الناس في الغناء فأطالوا ، فمنهم من حرمه ، ومنهم من أباحه من غير كراهة ، ومنهم من كرهه مع الإباحة " [٤]

فإذا كانت المسألة خلافية على هذا النحو ، فلا يجوز التهجم على من أجاز أو قلد من أجاز ، طالما أنه اجتهاد مبني على الأصول الشرعية ، حتى لو كان رأي

---

١ انظر نفس المصدر ٢٧٧ – ٢٨١ .

٢ نفسه ص ٢٨٢ ، وقارن الإحياء ٢/ ٢٨٠ .

٣ انظر نفس المصدر ص ٢٨٣ – ٣٠٤ .

٤ نفسه ص ٢٧٧ .

المانع راجحا وأدلته قوية ، ورأي المجيز مرجوحا وأدلته ضعيفة ، كما يزعم ابن الجوزي .

وطالما أن السامع له يقول – والله حسيبه – : (إنه لايؤثر عندي ، ولا يلفت قلبي إلى حب الدنيا الموصوفة فيه ، فإني لا أسمع الغناء للدنيا، وإنما آخذ منه إشارات).

وقد عقب ابن الجوزي على هذا القول بقوله : " إن كان الأمر كما زعم هذا المتصوف ، فينبغي ألا نبيحه إلا لمن هذه صفته ".[1] غير أنه استبعد إمكان ذلك؛ لسبق الطبع على الإشارة ، وقلة الإشارات فيه [2]

والغزالي والصوفية يقولون بحظره لمن غلبه طبعه ، خلافا لزعم ابن الجوزي أنهم يجيزونه على الإطلاق ، للشاب والمبتدئ والصبي الجاهل ، ولقد وقع ابن الجوزي في تناقض واضح ، حينما عقد فصلا في كتابه (التلبيس) للحديث عن إنكار جماعة من الصوفية " على المبتدئ السماع ؛ لعلمهم بما يثير من قلبه " [3]

فذكر فيه : قول الإمام الجنيد – رحمه الله ورضي عنه – " إذا رأيت المريد يسمع السماع فاعلم أن فيه بقايا من اللعب "

وقول أبي الحسين النوري – رحمه الله – " إذا رأيت المريد يسمع القصائد ، ويميل إلى الرفاهية ،فلا ترج خيره "

ثم قال : " هذا قول مشايخ القوم " [4]

ونقل في موضع آخر من كتابه المذكور : قول أبي علي الدقاق – رحمه الله – " السماع حرام على العوام ، لبقاء نفوسهم ، مباح للزهاد لحصول مجاهدتهم ، مستحب لأصحابنا لحياة قلوبهم " [5]

---

١ تلبيس ص ٢٨٢

٢ انظر نفس المصدر والصفحة .

٣ ص ٣٠٤.

٤ الأقوال الثلاثة مأخوذة : من نفس المصدر والصفحة .

٥ نفسه ص ٣٠٦ .

إذن هم لا يبيحونه على الإطلاق كما زعم !! .

وابن الجوزي الذي استبعد حصول الإشارات ، قد أقر بحصولها عند سماع الأشعار الزهدية وغيرها ، في مواضع آخرى من كتابه :

حيث عقب على قول الإمام الجنيد :(تنزل الرحمة على هذه الطائفة في ثلاثة مواضع ... وعند السماع ؛ لأنهم يسمعون بوجد ، ويشهدون حقا) بأن هذا يحمل " على ما يسمعونه من القصائد الزهدية ، فإنها توجب الرقة والبكاء .."[1]

ولما قيل له : (قد بلغنا عن جماعة أنهم سمعوا من المنشد شيئا ، فأخذوه على مقصودهم ، فانتفعوا به) قال : " لا ينكر أن يسمع الإنسان بيتا من الشعر أو حكمة فيأخذه إشارة فتزعجه بمعناها، لا لأن الصوت مطرب ، كما سمع بعض المريدين صوت مغنية تقول :

كل يوم تتلون   غير هذا بك أجمل

فصاح ومات ، فهذا .. قتله المعنى " [2]

وقد أقر ابن الجوزي بان الإمام أحمد – رحمه الله ورضي عنه – سمع غناء مرة ، فتأثر به ، وقال لابنه : (يابني إن كان هذا فنعم الكلام) ، ثم عقب على هذه الواقعة بقوله : إن المغني" كان ينشد القصائد الزهديات التي فيها ذكر الآخرة ، ولذلك استمع إليه أحمد ، وقول من قال : يتزعج ؛ فإن الإنسان قد يزعجه الطرب فيميل يمينا وشمالا " [3]

وأما ما حكاه ابن الجوزي عن الغزالي من القول بعدم حرمة نظم وإنشاد القصائد في وصف الخدود .. إلخ : فصحيح ، و عدم الحرمة يحتمل الكراهة ،

---

١ تلبيس إبليس ص ٣٠٦– ٣٠٧ .

٢ نفسه ص ٣٠٢ .

٣ نفسه ص ٣٠١ .

ويحتمل الإباحة ، وقول الغزالي قبل كلمة (والصحيح أنه لايحرم) : " فهذا فيه نظر "[1] يدل على أنه يرى إباحته مع الكراهة .

ثم إن الغزالي اشترط على سامع هذا الشعر ألا يتزله على إمرأة أجنبية ، وقال:

" فإن نزله على أجنبية فهو العاص بالتتريل وإجالة الفكر فيه ، ومن هذا وصفه فينبغي أن يجتنب السماع رأسا ؛ فإن من غلب عليه عشق نزل كل ما يسمعه عليه سواء كان اللفظ مناسبا أولم يكن "[2]

ومن ثم يفرق الإمام بين من غلب عليه عشق المخلوق ، ومن غلب عليه حب الخالق سبحانه : فالأول ينبغي أن يحترز عن السماع بأي لفظ كان ، والآخر لاتضره الألفاظ ولا تمنعه عن فهم المعاني اللطيفة ، المتعلقة بمجاري همته الشريفة .[3]

ويحرم الإمام " ما فيه وصف إمرأة بعينها ؛ فإنه لا يجوز وصف المرأة بين يدي الرجال "[4] .

ويذكر أيضا أن هناك خمسة عوارض تجعل السماع حراما ، وهي :

١- أن يكون المسمع إمرأة لا يحل النظر إليها ، وتخشى الفتنة من سماعها .

٢- أن تكون الآلة من شعار أهل الشرب أو المخنثين ، كالمزامير والأوتار .

٣- أن يكون الشعر فيه شيء من الخنا والفحش والهجو ، أو ما هو كذب على الله ورسوله ، أو سب للصحابة ..

٤- أن تكون الشهوة غالبة على المستمع ، وكان في غرة الشباب..

---

١ الإحياء ٢/ ٢٨٠ .

٢ نفسه .

٣ الإحياء ٢ / ٢٨٠.

٤ نفسه .

٥- أن يتخذه الشخص ديدنه وهجيراه ، وقصر عليه أكثر وقته ، (فهذا هو السفيه الذي ترد شهادته ، فإن المواظبة على اللهو جناية)[1]

هذه هي الضوابط التي بينها الإمام لإباحة السماع ، فلماذا أغفل ابن الجوزي كل هذا ؟!!

لإنها تبرى – على كل حال– ساحة الإمام ، من أي نقد أو مقال ..

وأخيرا : إنكاره على الغزالي قوله إن الله يعشق :

ينكر ابن الجوزي على أبي حامد قوله : " من أحب الله وعشقه واشتاق إلى لقائه فالسماع في حقه مؤكد لعشقه "[2] ؛ إذ القول بأن الله يعشق قبيح من وجهة نظره ؛ لأن

" صفات الله عز وجل منقولة ، فهو يحب ولا يقال يعشق "[3]

قلت : إن مسألة توقيفية أسماء الله تعالى وصفاته ، مسألة خلافية بين أهل العلم :

١- فذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري – رحمه الله – إلى أنها توقيفية ، فلا يجوز أن يطلق على الله تعالى اسم أو صفة ، ما لم ترد في الكتاب أو السنة ..

٢- ومال القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنها اجتهادية ، بمعنى أنه يجوز إطلاق ذلك بطريق العقل والقياس ، وإن لم ترد فى الكتاب والسنة ، إلا ما منع منه الشرع أو أشعر بما يستحيل على الله تعالى ، فلا يجوز عندئذ ..

٣- وقد اختار الغزالي أن الأسماء توقيفية ، دون الصفات ، حيث قال : "والمختار عندنا أن نفصل ، فنقول : كل ما يرجع إلى الاسم فذلك موقوف على

---

١ نفسه ٢/ ٢٨١ ، وانظر ما قبلها .

٢ تلبيس ص ٣٠٣ .

٣ نفسه ص.٢١٥ .

الإذن ، وما يرجع إلى الوصف فذلك لا يقف على الإذن ، بل الصادق منه مباح دون الكاذب " [١]

ومن ثم يجوز على رأيه إطلاق صفات على الله تعالى بطريق العقل ، وإن لم ترد في الشرع . وكذا الحال بالنسبة للقياس اللغوي ، وهذا ما فعله الغزالي في موضوعنا الذي

نحن بصدده ، حيث أطلق على الله تعالى صفة العشق ، مع أنها لم ترد منصوصة في الشرع ، وإنما ورد صفة المحبة ، كما في قوله تعالي :{يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ} [المائدة : ٥٤]..

لنستمع إلى الإمام ، وهو يعرض هذه القضية بدقة دقيقة ، مبينا كيف يتصور العشق فى حق الله تعالى ؟ فيقول :

" اعلم أن من عرف الله أحبه لا محالة ، ومن تأكدت معرفته تأكدت محبته بقدر تأكد معرفته ، والمحبة إذا تأكدت سميت عشقا ، فلا معنى للعشق إلا محبة مؤكدة مفرطة ، ولذلك قالت العرب إن محمدا قد عشق ربه ، لما رأوه يتخلى للعبادة في جبل حراء.

واعلم أن كل جمال محبوب عند مدرك ذلك الجمال، والله تعالى جميل يحب الجمال ، ولكن الجمال إن كان بتناسب الخلقة وصفاء اللون أدرك بحاسة البصر ، وإن كان الجمال بالجلال والعظمة وعلو الرتبة وحسن الصفات والأخلاق وإرادة الخيرات لكافة الخلق وإفاضتها عليهم على الدوام إلى غير ذلك من الصفات الباطنة أدرك بحاسة القلب ، ولفظ الجمال قد يستعار أيضا لها فيقال إن فلانا حسن وجميل ولا تراد صورته ، وإنما يعني به أنه جميل الأخلاق محمود الصفات حسن السيرة ،

---

١ المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى للغزالي ص ١٦٤ – ١٦٥ ، خرج أحاديثه محمد مصطفى أبو العلا ، الناشر مكتبة الجندي – مصر ، بدون تاريخ .

حتى قد يحب الرجل بهذه الصفات الباطنة استحسانا لها كما تحب الصورة الظاهرة، وقدتتأكد هذه المحبة فتسمى عشقا .

وكم من الغلاة في حب أرباب المذاهب كالشافعي ومالك وأبي حنيفة رضي الله عنهم ، حتى يبذلوا أموالهم وأرواحهم في نصرتهم وموالاتهم ، ويزيدوا على كل عاشق في الغلو والمبالغة .

ومن العجب أن يعقل عشق شخص لم تشاهد قط صورته أجميل هو أم قبيح وهو الآن ميت ، ولكن لجمال صورته الباطنة وسيرته المرضية والخيرات الحاصلة من عمله لأهل الدين وغير ذلك من الخصال ! ثم لا يعقل عشق من ترى الخيرات منه ، بل على التحقيق من لا خير ولا جمال ولا محبوب في العالم، إلا وهو حسنة من حسناته ، وأثر من آثار كرمه ، وغرفة من بحر جوده ، بل كل حسن وجمال في العالم أدرك بالعقول والأبصار والأسماع وسائر الحواس ، من مبتدإ العالم إلى منقرضه ومن ذروة الثريا إلى منتهى الثرى ، فهو ذرة من خزائن قدرته ، ولمعة من أنوار حضرته .

فليت شعري كيف لا يعقل حب من هذا وصفه ؟ وكيف لا يتأكد عند العارفين بأوصافه حبه ؟ حتى يجاوز حدا يكون إطلاق اسم العشق عليه ظلما في حقه لقصوره عن الإنباء عن فرط محبته . فسبحان من احتجب عن الظهور بشدة ظهوره ، واستتر عن الأبصار بإشراق نوره ...

بل المتحقق بالمعرفة لا يعرف غير الله تعالى إذ ليس في الوجود تحقيقا إلا الله وأفعاله،

ومن عرف الأفعال من حيث إنها أفعال لم يجاوز معرفة الفاعل إلى غيره ..

فكل موجود سوى الله تعالى فهو تصنيف الله تعالى وفعله وبديع أفعاله فمن عرفها من حيث هي صنع الله تعالى فرأى من الصنع صفات الصانع ، كما يرى من

حسن التصنيف فضل المصنف وجلالة قدره ،كانت معرفته ومحبته مقصورة على الله تعالى غير مجاوزة إلى سواه.

ومن حد هذا العشق أنه لا يقبل الشركة ، وكل ما سوى هذا العشق فهو قابل للشركة إذ كل محبوب سواه يتصور له نظير إما في الوجود وإما في الإمكان ، فأما هذا الجمال فلا يتصور له ثان ، لا في الإمكان ولا في الوجود .

فكان اسم العشق على حب غيره مجازا محضا لا حقيقة .

نعم الناقص القريب في نقصانه من البهيمة قد لا يدرك من لفظة العشق إلا طلب الوصال الذي هو عبارة عن تماس ظواهر الأجسام وقضاء شهوة الوقاع .

فمثل هذا الحمار ينبغي أن لا يستعمل معه لفظة العشق والشوق والوصال والأنس ، بل يجنب هذه الألفاظ والمعاني ..

فإن الألفاظ إنما يجوز إطلاقها في حق الله تعالى إذا لم تكن موهمة معنى يجب تقديس الله تعالى عنه ، والأوهام تختلف باختلاف الأفهام .

فليتنبه لهذه الدقيقة في أمثال هذه الألفاظ بل لا يبعد أن ينشأ من مجرد السماع لصفات الله تعالى وجد غالب يقطع بسببه نياط القلب " [١]

هكذا يبين الغزالي أن اسم العشق يطلق على حب الله حقيقة ، وعلى حب غيره مجازا ، وان القاصر في الفهم هو الذي يتصور أن العشق لا يكون إلا لما ينكح ..

وابن الجوزي يختلف معه في هذا ، ويرى أن صفات الله تعالى موقوفة على ورود النص بها .. ولكل وجهة ..

---

١ الإحياء ٢ / ٢٧٧ -- ٢٧٨ .

الخاتمة

وبعد : فقد تمخض البحث عن النتائج التالية :

١- أن ابن الجوزي قد وجه عدة نقود للغزالي في مجال التصوف ، وقد تركز أكثرها على كتابه (إحياء علوم الدين) ، الذي يعتبر خلاصة فكره وعصارة فهمه :

٢- فذكر أن الغزالي ملأه بالأحاديث الباطلة :

وقد بينت أن العلماء تعقبوه في ذلك الحكم ، فذكروا أنه حكم مبالغ فيه جدا ، وأن الشاذ في الإحياء يسير ، والموضوع فيه قليل ، وأن وجود ذلك فيه لا يقلل من قيمة الكتاب وأهميته وكثرة فوائده ، إذ لم يعتمد عليها الإمام في تقرير العقائد أو الأحكام ، وإنما اعتمد على آيات القرآن والكثير من صحيح سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام ..

وقد وقع ابن الجوزي فيما نقد فيه الغزالي ، إذ احتج بأحاديث ضعيفة بل وموضوعة في كتبه.

٣- وعاب ابن الجوزي على الغزالي أنه تكلم فيه في علم المكاشفة :

وقد بينت أن هذا أمر مستغرب ؛ لأن طريق المكاشفة قد ثبت بالكتاب والسنة ، وأجمع على حصوله النظار وذووا الاعتبار ، وابن الجوزي نفسه اعترف بصحة هذه الطريق ..

وقد تبين أن ابن الجوزي فهم خطأ أن الغزالي والصوفية يعتمدون على طريق الكشف فقط ، ويتركون العلم النقلي ، وينهون عن التشاغل به : وقد نقلت من أقوالهم ما يدحض هذا الفهم ..

٤- وزعم ابن الجوزي أن الغزالي خرج عن قانون الفقه بدخوله في التصوف :

وقد تبين عدم صحة هذا الزعم ؛ لأن الفقه والتصوف لا يتعارضان ، بل يتكاملان ، إذ يهتم الأول بإصلاح الظاهر ، بينما يهتم الآخر بإصلاح الباطن .. ، والكامل الذي يجمع بينهما ..

وقد ظهر أن ابن الجوزي أطلق حكمه السابق على الغزالي ؛ لأنه حكى في إحيائه عن بعض الصوفية عدة أفعال وأقوال ، رآها ابن الجوزي مخالفة للشريعة : وقد أوضحت أنها وقائع قليلة معدودة ، فعلها أصحابها ليعالجوا بها أنفسهم من أمراضها ، ولم يوجبوها على غيرهم ..

وأنها على فرض مخالفتها للشريعة لا تستوجب ذاك الحكم القاسي من ابن الجوزي .

٥- وادعي ابن الجوزي أن أباحامد سلك في تفسيره لبعض الآيات مسلك الباطنية :

وقد بينت أن هذا الكلام فيه ظلم كبير للإمام ، وكيف لا ؟ وهو من أكبر علماء الإسلام الذين تصدوا للنهج الباطني ، وأظهروا فضائح أصحابه ، وحرموا سلوكه ..

٦- ونقد ابن الجوزي الغزالي في مجال الرياضة : فزعم :

-أنه دعا إلى ترتيبات مخالفة للشريعة ، كالعزلة والتدثر بالثياب وحصول المكاشفات :

وقد ظهر بالرجوع إلى كلام الرجل في ذلك : أنه ليس فيه ما يخالف الشريعة..

وقد اعترف ابن الجوزي بفوائد العزلة للعلماء والزهاد .. وذكر أن بعض السلف كانوا يؤثرون العزلة .. ففيم النقد إذن ؟

-وأنه حث المريدين على ترك النكاح : وتبين أن هذا فهم غير دقيق لكلام الرجل ، لأنه حث المريد على ذلك في بداية رياضته فقط ، وليس على الدوام كما فهم ابن الجوزي ، حتى لا يشغله الزواج عن حاله ، إلى أن يقوى في المعرفة ، ثم يجمع بينهما بعد ذلك ..

كما أنه لم يوص بهذا كل المريدين في بدايتهم ، بل أوصى من لم تغلبه شهوته ولو بالنظر .. ، فإن غلبته فالزواج في حقه أولى .

ثم إنه لم يقل بحرمة النكاح على من توفر فيه ذلك ، ولكن قال : تركه أولى..

-وأنه دعا المرتاض إلى تعذيب نفسه بالجوع لتحب الموت :

والحق أن الرجل قد حث على مجاهدة النفس بالتقلل من الطعام فحسب ..

-وانه نهى عن الجمع بين شهوتي الجماع وأكل اللحم :والواقع أنه نهى عن الإفراط في ذلك

٧- ونقد ابن الجوزي الغزالي في مقامي التوكل والزهد :

-فزعم أنه أباح للمريد دخول البادية للسياحة بغير زاد توكلا على الله :

وقد تبين أن كلام الرجل في التوكل يقصد به بأن الأخذ بالأسباب لا ينافي التوكل ، وأن من خرج بلا زاد فهلك فهو آثم .. ، ولكنه أباح دخولها بلا زاد فقط للمرتاضين الذين تعودوا الصبر عن الطعام أسبوعا ونحوه ، ويمكنهم أيضا التقوت بحشائش البادية ، بحيث يصلوا إلى مبتغاهم دون أن يهلكوا ..

-واتهم الغزالي بسوء نظرته إلى المال : حيث نهى عن جمعه ، وأوصى بالتخلص منه تزهدا :

والحقيقة أن وغاية ما يؤخذ من كلامه أنه يفضل الفقير الصابر على الغني الشاكر ، وهذه مسألة خلافية بين أهل العلم ، ولكل وجهة ..

٨- ونقد أبوالفرج أباحامد ؛ لإباحته إنشاد ما فيه وصف الخدود وحسن القامة ، وسماعه ، لكل أحد : وقد ظهر أن هذا غير صحيح ، بل حكم الإمام بحرمة ذلك على من غلب عليه حب المخلوق ، وأباحه ، مع الكراهة ، لمن غلب عليه حب الخالق ، الذي لا يرى في الصنعة سوى صانعها ، ولا في الحسن والجمال سوى خالقه ..

٩- وبالجملة : فقد ظهر للقارئ الكريم مبالغة ابن الجوزي في نقده لحجة الإسلام الغزالي ، وهذا ما شهد به العلماء ، كالذهبي والتاج السبكي وغيرهما ..

وقد تبين لي : أنه لا خلاف بينه وبين الغزالي ، في معظم ما أثاره ، بل وأستطيع أن أقول : إن ابن الجوزي صوفي باطنا ، عدو للتصوف ظاهرا ، وما هو في الحقيقة إلا عدو للمتشبهين بالصوفية والمندسين فيهم ..

وهذا أمر يحتاج ،في بسطه ، إلى بحث مستقل ، أسأل الله أن يعين عليه .

هذا والحمد لله أولا وآخرا ، والله سبحانه ولي التوفيق .

المصادر والمراجع

أولا : القرآن الكريم ، وكتب السنة النبوية المباركة .

ثانيا : كتب الإمام أبي حامد الغزالي :

١- إحياء علوم الدين ، ط مصطفى الحلبي بمصر ،١٣٥٨هـ ١٩٣٩م

٢- الرسالة اللدنية (ضمن القصور العوالي) مكتبة الجندي – مصر .

٣- قانون التأويل ، تحقيق زاهد الكوثري ،المكتبة الأزهرية للتراث مصر، ط١ ،٢٠٠٦م

٤- المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى ،الناشر مكتبة الجندي .

٥- المنقذ من الضلال ، تحقيق سعد كريم ، الناشر دار ابن خلدون – أسكندرية .

ثالثا : كتب الإمام أبي الفرج ابن الجوزي :

١- تلبيس إبليس ، تحقيق رضوان جامع رضوان ،الناشر المكتب الثقافي – القاهرة ،ط ٢ ، ١٤٢٢هـ

٢- ذم الهوى ،

٣- صيد الخاطر،تحقيق د.السيد محمد السيد وآخر، الناشر دار الحديث – القاهرة ١٤٢٦هـ.

رابعا : كتب العلماء :

١- ابن تيمية والتصوف :د. مصطفى حلمي ، الناشر دارالدعوة – أسكندرية ، ط٢ ،١٩٨٢م

٢- تبيين كذب المفتري : ابن عساكر ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث – مصر ، ط١ .

٣- تذكرة الحفاظ : الذهبي ، الناشر دار التراث العربي .

٤- التصوف الإسلامي أنصاره وخصومه : د. محمد فوقي حجاج ، رسالة دكتوراه بمكتبة أصول الدين بالقاهرة ، رقم ٥٦٢ ، ١٣٩٤هـ .

٥- التصوف الإسلامي شخصيات ونصوص : د. عبد الحليم محمود ،الناشر مكتبة الإيمان – العجوزة ، ط١ ، ١٤٢٥هـ .

٦- التصوف الإسلامي في ميزان الكتاب والسنة : د. عبدالله الشاذلي ، الناشر المكتبة الأزهرية الحديثة – طنطا ، ٢٠٠٢م .

٧- التعرف لمذهب أهل التصوف : الكلاباذي ، تحقيق محمود أمين التواوي ، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث ، ط٣ ، ١٤١٢هـ .

٨- تعريف الأحياء بفضائل الإحياء : العيدروسي ، (ط بهامش الإحياء ج ١)

٩- التعريفات : الجرجاني ، ط مصطفى الحلبي – مصر ، ١٣٥٧هـ ١٩٣٨م

١٠- تمهيد للفلسفة : د. محمود حمدي زقزوق ، الناش دار المعارف – القاهرة ، ط٥ ،١٩٩٤م .

١١- الذيل على طبقات الحنابة : ابن رجب ، الناشر دار المعرفة – بيروت .

١٢- سير أعلام النبلاء : الذهبي ،الناشر مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٩ ،١٤١٣

١٣- شرح المواقف (الموقف السادس): الجرجاني ، تحقيق د. أحمد المهدي ،ط اولاد عثمان ، ط١٤١٧ ،١هـ .

١٤- عوارف المعارف : السهروردي ، تحقيق د. عبد الحليم محمود وآخر ، الناشر مكتبة الإيمان – العجوزة ، ط١ ،١٤٢٦هـ .

١٥- طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي ، تحقيق عبد الفتاح الحلو وآخر ،ط عيسى الحلبي– القاهرة ،ط١ ، ١٣٨٨هـ .

١٦- الفتاوى الكبرى : ابن تيمية ، تحقيق حسنين مخلوف ، الناشر دار المعرفة – بيروت ،ط١، ١٣٨٦هـ .

١٧- فصل المقال : ابن رشد ، تحقيق د. شميح دغيم ، دار الفكر اللبناني– بيروت ، ط١ ،١٩٩٤م .

١٨- قواعد التصوف : زروق ، تحقيق محمد زهري النجار ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة ، ط٣ ،١٤٠٩هـ .

١٩- كشف المحجوب : الهجويري ، ج١ ، ترجمة د. إسعاد قنديل ، الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ، ١٤٢٤هـ .

٢٠- اللآلئ المصنوعة : السيوطي ، الناشر المكتبة التجارية – مصر، بدون تاريخ

٢١- مقدمة لطائف المنن : د. عبد الحلبم محمود .

٢٢- اللمع في التصوف : السراج الطوسي ، تحقيق عماد البارودي ، الناشر المكتبة التوفيقية – القاهرة ،بدون تاريخ .

٢٣- منهاج السنة النبوية : ابن تيمية ، ت د. رشاد سالم ،مؤسسة قرطبة ط١٤٠٦ ،١

٢٤- موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول : ابن تيمية ، تحقيق د. رشاد سالم ، الناشر دار الكنوز الأدبية – الرياض ، ١٣٩١هـ .

الفهرس